تقرير الاستدامة ٢٠٢٤

البنك الوطني العماني
NBO

المحتويات

١. نبذة عن البنك الوطني العماني ١٠

٢. أبرز مؤشرات الأداء ١٧

٣. مسار إستراتيجي نحو الاستدامة ٢١

٤. مشاركة أصحاب المصلحة وتقييم الأهمية النسبية ٢٧

٥. الاستدامة البيئية ٣٣

٦. الاستدامة الاجتماعية ٣٩

٧. الحوكمة المستدامة ٤٥

٨. الشفافية في إعداد التقارير ٥١

٩. منهجية إعداد التقرير ٥٧

١٠. ملخص أداء الحوكمة الثلاثية ٦٠

١١. مؤشر إعداد التقارير العالمية (GRI) وبورصة مسقط ٥٩

حضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه

رسالة الرئيس التنفيذي

معًا، لا نكتفي بمواكبة التغيير – بل نقوده، ونرسم ملامح مستقبل مستدام لعُمان.

عبدالله بن زهران الهنائي

الرئيس التنفيذي

رسالة الرئيس التنفيذي

حققت سلطنة عُمان خلال الفترة الماضية تقدمًا ملحوظًا في تعزيز الاقتصاد الوطني، بما في ذلك تحقيق مستويات أعلى من الاستقرار المالي، وترسيخ مكانتها الدولية، وتحقيق نمو قوي في القطاعات غير النفطية. وقد شهدت السلطنة توسعًا اقتصاديًا مستدامًا، مدفوعًا بزيادة ثقة المستثمرين وارتفاع وتيرة الاستثمار في القطاع الخاص.

وفي البنك الوطني العُماني، نواصل المساهمة الفاعلة في دعم القطاع المصرفي ليتماشى مع هذا الحراك التنموي المتسارع. وتكمن قوتنا في التزامنا بدمج مبادئ الاستدامة في إستراتيجيتنا، مع اتخاذ خطوات مدروسة للحد من المخاطر وتعزيز استدامة الأعمال. ويُعد هذا النهج هو الأساس الذي ننطلق منه نحو فتح آفاق جديدة وإدارة التحديات وتحقيق قيمة مضافة لكافة أصحاب المصلحة.

وبناءً على هذا الالتزام، يسعدني أن أقدّم لكم تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٤، والذي يعكس جهود البنك الوطني العُماني في مختلف مجالات الاستدامة.

لقد شكّلت الاستدامة محورًا أساسيًا في مسيرتنا على مدى أكثر من خمسين عامًا، حيث أدّى البنك دوراً محوريًّا في دعم الشمول المالي، وتعزيز الثقافة المالية، ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين الشباب، والمساهمة في تطوير مصادر الطاقة البديلة.

وخلال العام ٢٠٢٤، شارك البنك في عدد من المبادرات التحولية التي تقودها حكومة السلطنة، تماشيًا مع رؤية عُمان ٢٠٤٠، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ومعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) . وشملت هذه المبادرات تمويل محطات تحلية مياه باستخدام تقنية التناضح العكسي لتوفير المياه الصالحة للشرب في المناطق النائية، وتوفير التمويل لمشروع شبكة السكك الحديدية بين عُمان والإمارات لتعزيز كفاءة الطاقة، ودعم تطوير ميناء الدقم، والتعاون مع شركات رائدة في مجالات الطاقة والكابلات – وكل ذلك في إطار جهود تنويع الاقتصاد وتعزيز التحول في قطاع الطاقة.

وفي إطار تقليل البصمة البيئية، سرّعنا من جهودنا نحو التحول الرقمي، وواصلنا تطوير خدماتنا المصرفية الرقمية لتقليل استخدام الورق، وتعزيز سلاسة الإجراءات، وتحسين تجربة العملاء. ومن الابتكار في الخدمات الإلكترونية إلى الحلول المصرفية عبر الهاتف، نواصل الربط بين الكفاءة التشغيلية والمسؤولية البيئية.

كما نواصل بناء بيئة عمل قائمة على التنوع والعدالة والشمول، ونفخر بتحقيق نسبة تعمين بلغت ٩٣٪، إلى جانب التوازن النوعي في القوى العاملة. ونواصل كذلك توفير فرص وظيفية لذوي الإعاقة، بما يعكس التزامنا بإرساء ثقافة تحترم الجميع دون استثناء.

وبالإضافة إلى جهودنا في مجال الاستدامة، واصلنا الاستثمار في البرامج المجتمعية والمبادرات الاجتماعية، من خلال حملتنا الرمضانية "شهر العطاء"، وشراكات متنوعة مع مؤسسات المجتمع المدني. كما أطلقنا برنامج مسرعة أعمال شركات التقنية المالية الأول من نوعه في القطاع المصرفي في عمان، لدعم الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية والمساهمة في الاقتصاد الرقمي.

ومن خلال تخصيص جزء من أرباحنا لدعم برامج تشمل الصحة والتعليم والثقافة والبيئة، وتمكين الشباب، نواصل تعزيز القيمة المضافة للمجتمع. وتعكس هذه الجهود قيمنا المؤسسية في القيادة والشراكة.

وفي ظل التغيرات المتسارعة، نعي تمامًا أهمية تطوير القطاع المصرفي في عُمان ليواكب متطلبات المرحلة القادمة من خلال تقديم حلول متقدمة في التمويل وإدارة المخاطر. ومن هذا المنطلق، ندعو كافة شركائنا من العملاء والمستثمرين والموظفين والمساهمين إلى مواصلة دعمهم لنا في رحلتنا نحو بناء مستقبل أكثر استدامة.

ونستلهم خطواتنا من الرؤية السديدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله – لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الاستدامة. وسنواصل العمل من أجل خلق الفرص التي تُمكّن الأفراد والمؤسسات من تحقيق طموحاتهم.

وفي الختام، أتوجّه بجزيل الشكر إلى أعضاء مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية وفريق العمل بالبنك الوطني العُماني على أدائهم المتميز خلال عام ٢٠٢٤، وإلى جميع شركائنا وأصحاب المصلحة على ثقتهم المتواصلة وتعاونهم البنّاء.

معًا، لا نكتفي بمواكبة التغيير – بل نقوده، ونرسم ملامح مستقبل مستدام لعُمان.

نبذة عن البنك الوطني العماني

نبذة عن البنك الوطني العماني

تأسس البنك الوطني العُماني كشركة مساهمة في عام ١٩٧٣ في بدايات عصر النهضة المباركة، ليكون أول بنك محلي في سلطنة عُمان.

ويُعد البنك مؤسسة مصرفية تجارية متكاملة الخدمات، مُدرجًا في بورصة مسقط ومرخّصًا من البنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية.

وعلى مدار السنين، أدّى البنك دورًا محوريًا في دعم النسيج الاقتصادي والاجتماعي للسلطنة وتعزيز الازدهار المالي. ويُعد اليوم من أكبر البنوك في السلطنة، حيث بلغت أصوله ٥.١٦ مليار ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

ويتميّز البنك الوطني العُماني بكونه البنك العُماني الوحيد الحاصل على ترخيص للعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. وبفضل حضوره القوي على الساحتين المحلية والإقليمية، يخدم البنك نحو نصف مليون عميل من الأفراد، و٢٨,٨٠٠ عميل من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال شبكة تضم ٦٧ فرعًا في عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة و٢٢٧ جهاز صراف آلي وآلة إيداع نقدي، مما يضمن وصول خدماته المصرفية إلى قاعدة عملائه المتنامية.

ويضم البنك فريق عمل مكون من ١,٤٣٤ موظفًا ملتزمين بالتميز والسعي نحو التطوير المهني وتقديم حلول مصرفية تتمحور حول تلبية احتياجات العملاء.

الرؤية

أن نصبح البنك المفضل.

قيمنا

- **أساسنا الأصالة والحفاوة**

نجسّد الأصالة العمانية: نرحب بالزائر، ونوطد العلاقات لنزدهر معا

- **الريادة بلا حدود**

والتعلم والبحث عن الطرق الجديدة لإطلاق العنان لإمكاناتنا

- **نتعاون لتقديم قيمة ملموسة**

نعمل معاً بشكل متكامل ومتناسق، لنقدم لكم فرصاً جديدة ومستمرة

- **نقدم تجربة بسيطة وسلسة**

نعمل باستمرار على تقديم تجارب بسيطة وسلسة عبر تسهيل الإجراءات

الأولويات الإستراتيجية للبنك الوطني العُماني

خلق القيمة

يسعى البنك إلى تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال ترشيد التكاليف، وزيادة الإيرادات عبر التركيز على مصادر الدخل منخفضة المخاطر، وتعزيز العلاقات الحالية مع العملاء والشركاء.

الحماية

في ظل الأوضاع غير المستقرة، يواصل البنك التركيز على الحفاظ على مستويات قوية من السيولة والتمويل، وضمان جودة الأصول والحد من المخاطر.

الاستدامة

يلتزم البنك بالاستثمار في القدرات طويلة الأمد، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، بما يعزز فرص التوسع ويواكب تطلعات العملاء.

مساهمي البنك الوطني العماني

اسم المساهم	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	%
البنك التجاري القطري	٥٦٧,٤٥٢,٨٨٣	٣٤.٩٠٪
سهيل سالم عبدالله المخيني بهوان	٢٣٩,٨٠٤,٨٦٥	١٤.٧٥٪
صندوق الحماية الاجتماعية	١٦٢,٥٧٨,٣٧٦	٩.٩٩٪
مساهمون آخرون	٦٥٦,١١٠,٢٣١	٤٠.٣٦٪
المبلغ الإجمالي	**١,٦٢٥,٩٤٦,٣٥٥**	**١٠٠٪**

وحدات الأعمال الإستراتيجية

يعمل البنك الوطني العُماني عبر عدد من القطاعات الرئيسية تشمل: الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الحكومية، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والصيرفة الإسلامية، والخزينة. ويحرص البنك على تقديم حلول مالية مصممة خصيصًا تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة.

الخدمات المصرفية للشركات

يقدم البنك الوطني العُماني مجموعة متكاملة من حلول التمويل للشركات، تشمل التسهيلات التقليدية لرأس المال العامل، وتمويل المشاريع الهيكلي. وتشمل قاعدة عملاء البنك شركات محلية وعالمية تعمل في قطاعات رئيسية مثل المقاولات، والتجارة، والطاقة، والبتروكيماويات، والعقارات، والتجارة الدولية. كما يواصل البنك دعمه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حلول تمويل مخصصة، تعزيزًا لهذا القطاع الحيوي الذي يُعد أحد الركائز الأساسية في تنمية الاقتصاد العُماني.

الخدمات المصرفية للأفراد

تُقدّم مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الشخصية من خلال شبكة فروع منتشرة في مختلف محافظات السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويركّز البنك على تقديم قيمة متميزة للعملاء من خلال ضمان تجربة مصرفية سلسة وشخصية.

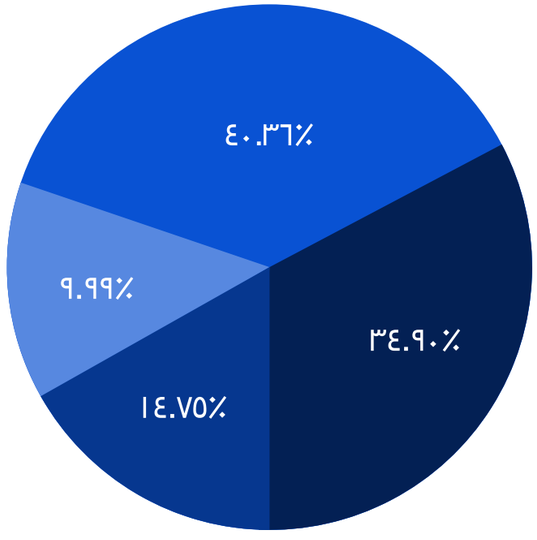

فريق الإدارة في البنك الوطني العُماني

يشكّل فريق الإدارة العليا في البنك الوطني العُماني أحد الركائز الأساسية لقوة البنك المالية، حيث يتميز برؤية مستقبلية وخبرة مصرفية تراكمية تمتد لسنوات طويلة. ويحرص هذا الفريق القيادي على تبني نهج إستراتيجي ومدروس في إدارة الأعمال المصرفية، مما يعزز مكانة البنك الراسخة في الاستقرار والابتكار.

نبذة عن
البنك الوطني العماني

١٤٣٤

عدد الموظفين

٢

فرعين في دولة الإمارات العربية المتحدة

٥٨

فرعاً في عُمان

فروع البنك الوطني العماني

٧

فروع مزن للصيرفة الإسلامية

٧

أجهزة صراف آلي وجهاز إيداع
لمزن للصيرفة الإسلامية

٢٢٠

جهاز صراف آلي وجهاز إيداع
للبنك الوطني العماني

- **الخدمات المصرفية الحكومية**

يُعد البنك الوطني العُماني شريكًا ماليًا موثوقًا للوزارات والجهات الحكومية في مختلف أنحاء السلطنة، ويُقدّم حلولاً مصرفية مصممة لتلبية الاحتياجات الفريدة للقطاع العام. ويضم فريق الخدمات المصرفية الحكومية نخبة من الخبراء المتخصصين في الإدارة المالية والاستشارات والتخطيط الإستراتيجي، بما يضمن تقديم خدمات سلسة وفعّالة.

ونقدم للعملاء من الجهات الحكومية:
- فريق متخصص يُمثّل نقطة اتصال واحدة لتقديم خدمة مخصصة.
- حلول تمويل مصممة للمشاريع الحكومية.
- خدمات متخصصة في إدارة الخزينة تهدف إلى تحسين الكفاءة المالية.
- حلول دفع رقمية مبتكرة لتعزيز كفاءة المعاملات.

وانطلاقًا من فهمنا عميق لطبيعة القطاع الحكومي، يواصل البنك التزامه بتقديم حلول مصرفية آمنة ومبتكرة وفعّالة تدعم التنمية الوطنية.

- **الخدمات المصرفية الاستثمارية**

تُعد مجموعة الخدمات المصرفية الاستثمارية شريكًا موثوقًا للشركات والمستثمرين، وتوفر حلولاً مالية متقدمة في مجالات إدارة الأصول، والتمويل المؤسسي، والأسواق المالية، والوساطة، والبحوث، وخدمات الصرف الأجنبي. ويُعتبر فريق إدارة الأصول بالبنك من بين الأكثر خبرة في السلطنة، حيث يقود إدارة محافظ الأسهم لصناديق التقاعد المحلية، ويُعد الخيار المفضل للمستثمرين المؤسسيين.

ويقدّم البنك خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية التفصيلية وغير التفصيلية، والاستشارات الاستثمارية المحلية والدولية، وإدارة الصناديق عبر فئات الأصول العالمية، وذلك من خلال نهج استثماري قائم على التحليل والبحث. ويتمتع البنك بخبرة تمتد لعقود، ويُعد أقدم وسيط مالي في السلطنة، حيث بدأ نشاطه في بورصة مسقط عام ١٩٩٥. ويوفر البنك رؤى دقيقة للسوق وحلولاً مخصصة تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

- **الصيرفة الإسلامية (مزن للصيرفة الإسلامية)**

تأسست مزن للصيرفة الإسلامية في عام ٢٠١٣ كأول نافذة مرخصة للصيرفة الإسلامية في عُمان. ومنذ ذلك الحين، تواصل مزن التزامها بدعم تطوير قطاع التمويل الإسلامي في السلطنة من خلال تقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتحظى خدمات مزن بإقبال متزايد من الأفراد والشركات على حدٍّ سواء، وتوفّر خدمات مصرفية عبر الإنترنت وتطبيق الهاتف النقال.

- **العمليات في دولة الإمارات العربية المتحدة**

يحافظ البنك الوطني العُماني على حضور قوي في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال فرعيه في أبوظبي ودبي، حيث ساهمت هذه العمليات بما يتراوح بين٥٪ و٦٪ من صافي الأرباح التشغيلية في عام ٢٠٢٤. ويدير الفرعان أكثر من ١٣٠٠ علاقة مع عملاء من الشركات، معظمها في دبي، ويقدمان خدمات لنحو ٥٠٠ حساب للأفراد، معظمها لعملاء عمانيين. وقد قام البنك خلال عام ٢٠٢٤ بإعادة هيكلة عملياته في الإمارات لتعزيز الكفاءة، ويضم الفريق العامل هناك ٣٠ موظفًا بدوام كامل من الكفاءات العمانية والإماراتية والدولية، ويقود هذا الفريق جهود تعزيز النمو والامتثال التنظيمي وترسيخ مكانة البنك في السوق الإقليمية.

- **الخزينة**

بصفته أحد البنوك الرائدة في السلطنة، يوفّر البنك الوطني العُماني مجموعة متكاملة من منتجات وخدمات الخزينة. وتشمل مجالات التخصص إدارة مخاطر أسعار الصرف، والتحوّط من تقلبات أسعار الفائدة، وإدارة مخاطر أسعار السلع، إلى جانب إتاحة فرص استثمارية في أدوات الدخل الثابت على المستويين الإقليمي والدولي.

٢

أبرز مؤشرات الأداء

أبرز مؤشرات الأداء

الاستقرار والقوة في الأداء المالي

قدّم البنك الوطني العُماني أداءً ماليًا قويًا في عام ٢٠٢٤، متجاوزًا أداء السوق على أساس سنوي، إذ سجّل صافي أرباح بلغ ٦٣.٠٦ مليون ريال عُماني. كما شهد العام ذاته تجاوز الميزانية العمومية للبنك حاجز ٥ مليار ريال عُماني للمرة الأولى، بزيادة بلغت ٨.٧٪. وارتفع إجمالي القروض والسلفيات إلى ٤.٠٩ مليار ريال عُماني، بنمو نسبته ١١.٦%، في حين بلغت ودائع العملاء ٤.١٣ مليار ريال عُماني، مسجلةً نموًا بنسبة ١٤.٤٪ مقارنة بالعام السابق. وحافظ البنك على مركز رأسمالي قوي، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال من المستوى الأول ١١.٥٪، فيما بلغ إجمالي معدل كفاية رأس المال ١٧.١٪، مما يعكس صلابة البنك والتزامه بالنمو المستدام.

جوائز وتكريمات

حصل البنك الوطني العُماني على جائزة أفضل بنك في الخدمات المصرفية الرقمية في عُمان لعام ٢٠٢٤ من مجلة Global Banking and Finance Review، وتأتي هذه الجائزة تقديراً لسعينا المتواصل نحو توفير حلول مصرفية رقمية قائمة على رضا العملاء عبر تبني التقنيات الحديثة والابتكار. كما حصد البنك جائزة البنك الأكثر ابتكارًا في الخدمات الرقمية للأفراد في عُمان من Global Business Outlook Awards.

كذلك حصل البنك على جائزة التميز في المعالجة المباشرة للدفعات بالدولار الأمريكي من شريكنا جي بي مورجان. ويؤكد هذا التكريم جهودنا المستمرة في فتح آفاق جديدة، وتعزيز إمكانياتنا الرقمية لتوفير خدمة سلسة وفاعلة للمعاملات الدولية. وتقديراً للالتزام بتحقيق التميز في جميع العمليات، حصد البنك جائزة أفضل الشركات أداءً عن فئة 'شركات رأس المال الكبير' وذلك ضمن جوائز مجلة عالم الاقتصاد والأعمال السنوية. ويعكس هذا الإنجاز التزامنا المستمر بتقديم حلول مبتكرة تركز على متطلبات العملاء.

(مليون ريال عُماني)	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
إجمالي الأصول	٤,٠٢٨	٤,٢٣٨	٤,٧٦٠	٥,١٧٤
صافي القروض	٣,٠٤٨	٣,٣٢٢	٣,٤٦١	٣,٨٧٥
ودائع العملاء	٢,٨٨٠	٣,٠٢٧	٣,٥٦٣	٤,٠٧٥
الدخل التشغيلي	١٢٢	١٣٦	١٤٤	١٤٩

المزايا التنافسية الرئيسية

يتمتع البنك الوطني العُماني بعدد من المقومات الأساسية التي تُعزز مكانته السوقية وتدعم آفاق نموه المستقبلي، وتشمل:

- **حوكمة مؤسسية راسخة:**
  - أطر حوكمة قوية تعزز ثقافة الالتزام والمساءلة.
  - فريق إداري عالي الكفاءة يضم خبرات واسعة في القطاع المالي.
- **شراكات إستراتيجية وأداء مالي مستدام:**
  - تحالفات طويلة الأمد تعزز القدرات المؤسسية والانتشار في السوق.
  - سجل مثبت في تحقيق نمو ثابت على أساس ربع سنوي.
  - منصة مالية قوية تستند إلى رأسمال متين، وسيولة مدروسة، وجودة ائتمانية عالية، وربحية مستدامة.
- **بنية متماسكة لإدارة المخاطر:**
  - إطار شامل لإدارة المخاطر قائم على سياسات وإجراءات واضحة، بدعم من كوادر متخصصة وأنظمة متقدمة، لضمان التعرف على المخاطر وقياسها والحد منها بكفاءة.
  - بيان واضح لتقبل المخاطر الذي يوجّه عملية اتخاذ القرار ويضمن توافقها مع ملف المخاطر العام للبنك.
- **مستوى قوي من كفاية رأس المال والسيولة:**
  - رسملة قوية تتجاوز المتطلبات التنظيمية وتوفّر قاعدة متينة للنمو المستقبلي.
  - سيولة وفيرة مدعومة بمؤشرات قوية مثل نسبة القروض إلى الودائع، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر، مما يعكس قدرة البنك على تلبية متطلبات التمويل قصيرة وطويلة الأجل.
- **مكانة مؤسسية مرموقة وهوية تجارية قوية:**
  - علاقات طويلة الأمد مع عملاء مؤسسيين وتجاريين مبنية على الثقة والنجاح المشترك.
  - هوية مؤسسية معترف بها على نطاق واسع، تتمتع بحضور قوي في السوق وتُعزز ولاء العملاء.

وتُشكّل هذه الركائز مجتمعة أساسًا متينًا يُمكّن البنك الوطني العُماني من ترسيخ مكانته كواحدة من أبرز المؤسسات المالية في السلطنة، ويمنحه القدرة على التكيّف مع المتغيرات ومواصلة تقديم قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة.

نظرة على الأداء المالي للبنك الوطني العُماني (٢٠٢١ - ٢٠٢٤)

المؤشرات المالية(مليون ريال عُماني)	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
إجمالي الأصول	٤,٠٢٨	٤,٢٣٨	٤,٧٦٠	٥,١٧٤
صافي القروض	٣,٠٤٨	٣,٣٢٢	٣,٤٦١	٣,٨٧٥
ودائع العملاء	٢,٨٨٠	٣,٠٢٧	٣,٥٦٣	٤,٠٧٥
الدخل التشغيلي	١٢٢	١٣٦	١٤٤	١٤٩
صافي الدخل	٣٠	٤٨	٥٧	٦٣
معدل رأس المال من المستوى الأول	١٥.٠٠٪	١٦.٣٠٪	١٦.٣٠٪	١٦.٧٠٪
معدل كفاية رأس المال	١٥.٨٠٪	١٦.٩٠٪	١٦.٩٠٪	١٧.١٠٪
نسبة القروض إلى الودائع	١٠٥.٩٠٪	١٠٩.٧٠٪	٩٧.١٠٪	٩٥.١٠٪
نسبة القروض المتعثرة	٥.٣٠٪	٤.٩٠٪	٤.٥٠٪	٤.٧٠٪
نسبة التكلفة إلى الدخل	٥١.٤٨٪	٤٣.٧٨٪	٤٢.٤٤٪	٤١.٦٠٪
العائد على الأصول	٠.٧٧٪	١.١٤٪	١.٢٧٪	١.٢٤٪
العائد على رأس المال	٥.٥٣٪	٨.٢١٪	٨.٨٠٪	٨.٩١٪
نسبة الأصول السائلة	٢١.٣١٪	١٨.٤٠٪	٢٤.٧٠٪	٢١.٩٠٪

٣

مسار إستراتيجي
نحو الاستدامة

مسار إستراتيجي نحو الاستدامة

رحلتنا في مجال الاستدامة

وخلال السنوات الأخيرة، عمل البنك على تبني الابتكار الرقمي كوسيلة لتعزيز الكفاءة التشغيلية وجودة الخدمات، بما يضمن بقاء الاستدامة في صميم عملياته. ومن خلال التوافق مع التوجهات العالمية في مجال الاستدامة، عزّز البنك الوطني العُماني مكانته كمؤسسة رائدة في القطاع المصرفي داخل السلطنة.

وفي مطلع الألفية، قام البنك بوضع إستراتيجية متكاملة للمسؤولية الاجتماعية، ركّز من خلالها جهوده على مجالات محورية شملت: الرعاية الصحية، والتعليم، وحماية البيئة، والفنون والثقافة، وتمكين الشباب. وقد ساهم هذا الالتزام طويل الأمد في تحويل نمو البنك إلى تأثير ملموس يخدم المجتمع، مما يعكس دوره كمؤسسة مالية مسؤولة.

وبحلول عام ٢٠١٠، رفع البنك من مستوى التزامه عبر دمج إطار عمل شامل للاستدامة ضمن ممارساته المؤسسية الأساسية. وتضمّن هذا النهج الإستراتيجي إقامة شراكات فعالة مع مؤسسات مثل الهيئة العمانية للأعمال الخيرية، بهدف تعظيم الأثر الاجتماعي والبيئي.

وخلال السنوات الأخيرة، عمل البنك على تبني الابتكار الرقمي كوسيلة لتعزيز الكفاءة التشغيلية وجودة الخدمات، بما يضمن بقاء الاستدامة في صميم عملياته. ومن خلال التوافق مع التوجهات العالمية في مجال الاستدامة، عزّز البنك الوطني العُماني مكانته كمؤسسة رائدة في القطاع المصرفي داخل السلطنة.

وفي ظل التحديات والفرص المتغيرة، يواصل البنك التزامه بتطوير خارطة طريقه نحو الاستدامة، وتعزيز قدرته على التكيّف مع متغيرات السوق، وتقديم حلول مالية مبتكرة تدعم النمو طويل الأمد.

الانسجام مع الأهداف الوطنية والمعايير الدولية

نظرة عامة

- يُعد تطوير الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع هدفًا وطنيًا منذ إطلاق رؤية عُمان ٢٠٤٠ نحو الاستدامة.
- توفّر الجغرافيا المتميزة والتنوّع الحيوي في سلطنة عُمان ظروفًا ملائمة وإمكانات كبيرة للنمو الأخضر والدائري.
- من المتوقع أن يتماشى البنك مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ والتزامات "صافي الانبعاث الصفري بحلول عام ٢٠٥٠"، بالإضافة إلى إطار التمويل المستدام الصادر عن وزارة المالية.
- ألزمت بورصة مسقط جميع الشركات المدرجة بالإفصاح عن أدائها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات اعتبارًا من الربع الأول من عام ٢٠٢٥، وفقًا لمؤشرات الإفصاح المعتمدة في دول مجلس التعاون الخليجي.
- من المتوقع أن تُسهم النفقات الحكومية الخضراء والاجتماعية المتوقعة لعام ٢٠٤٠ في دعم هذه المبادرات.

التزامات "صافي الانبعاث الصفري" بحلول عام ٢٠٥٠

الأهداف:

- خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٢١% بحلول عام ٢٠٣٠، و٥٤% بحلول عام ٢٠٤٠، و٩٢٪ بحلول عام ٢٠٥٠ – على أن يتم تغطية النسبة المتبقية البالغة ٨% باستخدام تقنيات خفض الانبعاثات الكربونية.
- توليد ٢٠% من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٧.

رؤية عمان ٢٠٤٠

ركائز رؤية عُمان ٢٠٤٠:

- الإنسان والمجتمع
- الاقتصاد والتنمية
- الحوكمة والأداء المؤسسي
- البيئة المستدامة
- بناء اقتصاد قائم على الهيدروجين

وزارة المالية التمويل المستدام

- الأهداف الرئيسية ضمن إستراتيجية وزارة المالية:
- إصدار أدوات مالية مستدامة (سندات خضراء، واجتماعية، ومستدامة، أو صكوك) لتمويل المشاريع التي تحقق منافع بيئية واجتماعية.
- ستلعب المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم دورًا محوريًا في تطوير المشاريع الخضراء، مثل الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، التي سيتم تشغيلها باستخدام الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.
- يتم حاليًا تطوير عدد من المدن الذكية والمستدامة في السلطنة (منها مدينة السلطان هيثم الذكية، ومدينة يتي المستدامة).

إطار الاستدامة في البنك الوطني العُماني

طوّر البنك الوطني العُماني إطارًا إستراتيجيًا شاملًا يرتكز على التمويل المستدام، والابتكار التكنولوجي، والشمول المالي، والمسؤولية الاجتماعية. ويتماشى هذا الإطار مع رؤية عُمان ٢٠٤٠، وأهداف الأمم المتحدة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، من خلال عدد من المبادرات المحورية:

- **التمويل المستدام والممارسات المصرفية الخضراء**
- التوافق مع أهداف الأمم المتحدة: يدعم الهدف ١٣ (العمل المناخي) والهدف ٧ (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) من خلال تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، وتطوير منتجات التمويل الأخضر، وتطبيق ممارسات مصرفية صديقة للبيئة.
- التوافق مع رؤية عُمان ٢٠٤٠: يُسهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال دعم انتقال السلطنة نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية.

- **التحول الرقمي والشمول المالي**
- التوافق مع أهداف الأمم المتحدة: يدعم الهدف ٩ (الصناعة والابتكار والبنية الأساسية) من خلال الاستثمار في الخدمات المصرفية الرقمية، وتقديم حلول مالية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتوفير منصات إلكترونية آمنة.
- التوافق مع رؤية عُمان ٢٠٤٠: يُعزز بناء اقتصاد معرفي قائم على التقنية، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية، وتعزيز الثقافة المالية لدى الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **المسؤولية الاجتماعية وتنمية المجتمع**
- التوافق مع أهداف الأمم المتحدة: يدعم الهدف ١ (القضاء على الفقر)، والهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف ٤ (التعليم الجيد)، من خلال برامج تُركّز على الرعاية الصحية، والتعليم، وتطوير قدرات الشباب.
- التوافق مع رؤية عُمان ٢٠٤٠: يُسهم في تعزيز الرفاه الاجتماعي وتنمية رأس المال البشري من خلال تقديم المنح الدراسية، والمبادرات التوظيفية، وبرامج بناء المهارات للمواطنين العمانيين.

- **الحوكمة والأخلاقيات وإدارة المخاطر**
- التوافق مع أهداف الأمم المتحدة: يدعم الهدف ١٦ (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، من خلال الالتزام بالشفافية، وتطبيق ممارسات مصرفية أخلاقية، واعتماد سياسات فعّالة للحوكمة المؤسسية.
- التوافق مع رؤية عُمان ٢٠٤٠: يُعزز هدف السلطنة في تأسيس قطاع مالي تنافسي وشفاف وخاضع للمساءلة، قادر على استقطاب الاستثمارات العالمية.

- **الشراكات بين القطاعين العام والخاص والنمو الاقتصادي**
- التوافق مع أهداف الأمم المتحدة: يدعم الهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) من خلال التعاون مع جهات مثل الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.
- التوافق مع رؤية عُمان ٢٠٤٠: يُعزز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال استراتيجيات استثمارية مسؤولة، وتوفير فرص التمويل للأعمال المحلية.

ويجسّد الإطار الإستراتيجي للاستدامة في البنك الوطني العُماني التزامًا طويل الأمد بالتقدّم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ومن خلال دمج ركائز رؤية عُمان ٢٠٤٠، بما في ذلك الاستدامة والتحول الرقمي وتنويع الاقتصاد، مع أهداف الأمم المتحدة للاستدامة، يرسّخ البنك مكانته كمؤسسة رائدة في مستقبل الصيرفة المستدامة في سلطنة عُمان.

إرشادات الإفصاح عن الاستدامة - بورصة مسقط

- توجهات لإعداد تقارير الاستدامة للشركات المدرجة في بورصة مسقط.
- تشمل المعايير والمتطلبات الإلزامية للإفصاح من عام ٢٠٢٣، وتتضمن ٣٠ مؤشر أداء في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة.

إطار التمويل المستدام – وزارة المالية

- يحدد إطار عُمان للتمويل الأخضر والاجتماعي وتمويل الاستدامة.
- ينسجم مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ وأهداف الحد من الانبعاثات البيئية على المدى الطويل.

تعزيز الممارسات المستدامة والصديقة للبيئة – البنك المركزي العماني

- إرشادات تنظيمية لدمج أهداف البيئة والمجتمع والحوكمة والمخاطر المناخية في أنظمة العمل المصرفي.
- يركّز الإطار على الحوكمة، وإستراتيجية المخاطر، وإدارة رأس المال، والإفصاح لتعزيز التمويل المستدام.

رؤية عُمان ٢٠٤٠

- توضح رؤية عُمان ٢٠٤٠ التوجه الإستراتيجي للسلطنة نحو التنمية المستدامة.
- تشمل التنويع الاقتصادي، والتمكين المجتمعي، والأهداف البيئية.

التحليل التنظيمي والتشريعي

الحياد الكربوني ٢٠٥٠

- تطمح سلطنة عُمان إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠ من خلال:
- إزالة الكربون
- تعزيز الطاقة المتجددة
- تحسين كفاءة استخدام الموارد

التمويل المستدام – رؤية الإمارات (٢٠٢١–٢٠٣١) – مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

- تحدد الرؤية طويلة المدى لدولة الإمارات العربية المتحدة في التمويل المستدام للفترة ٢٠٢١–٢٠٣١.
- تهدف إلى تعزيز ممارسات الاستدامة في القطاع المالي والاستثماري.

قواعد التمويل المستدام – دولة الإمارات العربية المتحدة

- توفّر إطارًا تنظيميًا شاملًا للتمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تحدد إرشادات لدمج الاستدامة في الاستثمارات، وإدارة المخاطر، ومتطلبات الإفصاح التنظيمي.

تنظيم السندات والصكوك – هيئة الخدمات المالية (عُمان)

- إرشادات من هيئة الخدمات المالية حول أدوات التمويل المستدام، بما يشمل السندات والصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٣

مشاركة أصحاب المصلحة وتقييم الأهمية النسبية

مشاركة أصحاب المصلحة وتقييم الأهمية النسبية

يؤمن البنك الوطني العُماني بأن الحفاظ على روابط فعّالة مع أصحاب المصلحة يُسهم في فهم تطلعاتهم المتغيرة، ويُتيح التعرف على فرص خلق القيمة ضمن بيئة ديناميكية وسريعة التغير.

ومن هذا المنطلق، يحرص البنك على التعاون المستمر مع العملاء، والجهات التنظيمية، والهيئات الحكومية، والمنظمات التنموية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمستثمرين، والموظفين، للاستفادة من رؤاهم القيّمة التي تُسهم في توجيه أولوياتنا الإستراتيجية ومبادراتنا في مجال الاستدامة.

وفي عام ٢٠٢٤، أجرى البنك تقييمًا شاملاً للموضوعات الجوهرية، تضمّن إشراك أصحاب المصلحة من داخل المؤسسة وخارجها، بهدف جمع آرائهم حول أبرز موضوعات البيئة والمجتمع والحوكمة.

تم إجراء تحليل الموضوعات الجوهرية للبنك من خلال إشراك أصحاب المصلحة عبر المقابلات وجمع الملاحظات، إلى جانب إجراء تحليل مقارن مع مؤسسات نظيرة في القطاع، وتحديد المعايير ذات الصلة بالاستدامة مثل معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة .

وقد شمل نهج التقييم على ما يلي:

مشاركة أصحاب المصلحة

النهج المُتّبع:

- جمع الملاحظات من أصحاب المصلحة الداخليين، بما في ذلك إدارة المخاطر، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخزينة، والاستثمار، والشؤون القانونية، والامتثال، والموارد البشرية. وقد ساعد ذلك في تحديد أولويات البنك الداخلية ومدى توافقها مع المتطلبات التشغيلية والتنظيمية.
- أما أصحاب المصلحة الخارجيين فقد شملوا الجهات التنظيمية (مثل البنك المركزي العماني، وهيئة الخدمات المالية، وبورصة مسقط)، والعملاء، والمجتمع. وتركزت ملاحظاتهم على مدى امتثال البنك للمعايير التنظيمية، والطلب على التمويل الأخضر، والتوقعات المرتبطة بالأثر الاجتماعي والبيئي.

جمع البيانات

النهج المُتّبع:

- جمع المعلومات من ملاحظات الاجتماعات والمناقشات التشخيصية، والمقابلات مع أصحاب المصلحة والجهات التنظيمية، بالإضافة إلى الوثائق الصادرة عن الجهات المختصة.
- وقد ساعد هذا التقييم في دمج الردود من عدة أطراف معنية، مما أتاح فهماً للمواضيع الجوهرية التي تؤثر على كل من البنك الوطني العماني وأصحاب المصلحة.

معايير تحديد الأولويات

النهج المُتّبع:

- تم تقييم المواضيع بناءً على أهميتها بالنسبة للأهداف الاستراتيجية للبنك، وأهميتها بالنسبة لأصحاب المصلحة.
- يعكس موضع كل موضوع في مصفوفة التقييم مدى ارتباطه وأولويته، ومدى توافقه مع التوجهات التنظيمية، وتوقعات أصحاب المصلحة، وأولويات التشغيل.

وشملت فئات أصحاب المصلحة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة على المستوى الداخلي كلًّا من إدارات: إدارة المخاطر، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخزانة، والاستثمار، والشؤون القانونية، والامتثال، والموارد البشرية. أما على المستوى الخارجي، فقد شمل ذلك وزارة المالية، وبورصة مسقط، والبنك المركزي العُماني، وهيئة الخدمات المالية، واستدامة.

وقد تم جمع البيانات من خلال ملاحظات الاجتماعات، والنقاشات، والمقابلات مع أصحاب المصلحة، والبحوث حول السوق، بالإضافة إلى دراسة الآراء والتعليقات المتاحة عبر المنصات العامة لأصحاب المصلحة الخارجيين.

استنادًا إلى نتائج التقييم، تم تحديد ١٦ محورًا جوهريًا في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة تُمثل أهمية خاصة للبنك الوطني العُماني وأصحاب المصلحة. وبناءً على مراجعة الإدارة العليا، والبيانات المستخلصة من نتائج الاستبيانات، تم دمج هذه المحاور لتُشكل ثمانية أولويات رئيسية في مجال الاستدامة.

وقد تم مواءمة هذه الأولويات مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ وأهداف "صافي الانبعاث الصفري بحلول عام ٢٠٥٠"، باعتبارها الأكثر تأثيرًا في دعم النمو المستدام وإحداث أثر إيجابي على البيئة والمجتمع. وتشمل هذه الأولويات ما يلي.

- **إدارة مخاطر المناخ:** تعزيز الإستراتيجية المتّبعة لمواجهة التغيّرات المناخية من خلال تقييم شامل لمنهجيات التكيّف والتخفيف.
- **الامتثال التنظيمي:** ضمان التزام الأعمال بالممارسات الأخلاقية والشفافية الكاملة تجاه العملاء وأصحاب المصلحة، والحد من مخاطر مثل الغسل الأخضر (Greenwashing).
- تطوير المنتجات الخضراء: تمكين الأنشطة التجارية من تقليل استهلاك الموارد والطاقة والحد من النفايات من خلال تصميم منتجات أكثر استدامة.
- **إدارة بيانات الاستدامة:** دعم عمليات اختيار وتحليل البيانات التي تستند إلى مبادئ الاستدامة وتُسهم في توجيه قرارات الأعمال.
- **تتبع انبعاثات الكربون:** مراقبة بيانات استهلاك الطاقة والموارد لتقييم الأثر البيئي وتقليل استهلاك الموارد.
- **رقابة مجلس الإدارة على سياسات الاستدامة:** ضمان قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته في دمج سياسات الاستدامة بفعالية ضمن العمليات التشغيلية للمؤسسة.
- **تنوع القوى العاملة:** تعزيز بيئة عمل شاملة ومتنوعة تُشجع على الابتكار والتعاون وترفع من مستوى رضا الموظفين.

الخدمات الاستشارية للعملاء في مجال الاستدامة: مساعدة العملاء على فهم مبادرات الاستدامة وأهميتها وتطبيقها ضمن أنشطتهم التجارية.

التزام البنك بالاستدامة

التحوّل نحو الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات– لمحة عامة

- يُدرك البنك أن تطبيق الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات يتماشى مع رؤية المؤسسة وقيم أصحاب المصلحة.
- تم تشكيل لجنة إدارية للحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات في عام ٢٠٢٣ للإشراف على تنفيذ المبادرات والتزام البنك بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات عبر مختلف الإدارات.
- يلتزم البنك بإعداد تقارير حول ٣٠ مؤشرًا من مؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات، إلى جانب إصدار تقرير مستقل خاص بالحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات بحلول الربع الأول من عام ٢٠٢٥، وذلك وفقًا لإرشادات الإفصاح المعتمدة من بورصة مسقط.

خارطة الطريق لتنفيذ إستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات

في الوقت الحالي، يستهدف البنك تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:
- إستراتيجيات التخفيف من مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات
- إطار تقييم مخاطر المناخ من خلال تحليل المحفظة الائتمانية
- إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية على مستوى المؤسسة

الأهداف – عام ٢٠٢٥ وما بعده

- التمويل المستدام
- تنفيذ متكامل على مستوى المؤسسة
- تحديث آلية إعداد التقارير الحالية لتشمل إطارًا شاملًا لتقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات
- إعداد إستراتيجية اتصال متكاملة
- تخصيص رأس المال نحو مشاريع ذات تأثير مستدام
- إصدار أدوات تمويل خضراء

دمج مفاهيم الاستدامة ضمن أولوياتنا الإستراتيجية

يدرك البنك الوطني العُماني دوره المحوري في تعزيز التنمية المستدامة ودفع عجلة التنويع الاقتصادي، ونلتزم بتوظيف رأس المال بشكل إستراتيجي في مشاريع تسهم في ازدهار السلطنة على المدى الطويل، مع الالتزام التام بالمعايير الإقليمية والدولية المعتمدة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات.

السيولة

خلق فرص إقراض جديدة وجذب ودائع من العملاء المهتمين بالاستثمار المستدام، في ظل النمو المتسارع لسوق التمويل المستدام، بما يشمل:
- السندات الخضراء
- الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي
- القروض المرتبطة بالاستدامة

رأس المال

- تعزيز إدارة المخاطر وتقليل خسائر الائتمان من خلال تبني ممارسات مستدامة
- الوصول إلى مصادر تمويل أقل تكلفة بفضل التزامنا بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات
- جذب مصادر جديدة لرأس المال تتماشى مع أهداف الاستدامة
- زيادة الربحية وتحقيق نمو في رأس المال

جودة الأصول

- تطبيق إستراتيجيات استباقية لإدارة المخاطر المتعلقة بعوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات
- ضمان مرونة الأصول في المستقبل
- تقليل معدلات التعثر عبر تحسين إجراءات العناية الواجبة ومراقبة مؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات

القنوات الرقمية

- جذب عملاء واعين بيئيًا واجتماعيًا
- أن نصبح روّادًا في التمويل المستدام
- تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة ومتفردة
- مواكبة التحوّل الرقمي للبنك

الهوية المؤسسية

- تعزيز ولاء العملاء ودعم الهوية المؤسسية من خلال مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات
- تعزيز السمعة والثقة في المجتمع
- ميزة تنافسية في جذب الكفاءات والاحتفاظ بها
- بناء صورة مؤسسية تتماشى مع الأهداف الوطنية لسلطنة عُمان

الإيرادات

- فرصة لتقديم الخدمات على المستوى الإقليمي والمشاركة في السندات والصكوك الدولية المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات
- مصادر جديدة للإيرادات
- استهداف شرائح جديدة من السوق

الكفاءة التشغيلية

- تحسين تخصيص الموارد من خلال إعطاء الأولوية لجهود التخفيف من مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات قبل أن تؤثر على البنك
- تسريع عملية اتخاذ القرار
- تبنّي ممارسات مستدامة بيئيًا تؤدي إلى: قليل التكاليف، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وخفض البصمة الكربونية

الشراكات

- مواءمة مع أولويات الحكومة لدعم الأهداف الوطنية من خلال مشاريع التنمية المستدامة في سلطنة عُمان
- تطوير حلول مالية مبتكرة مثل الشراكات مع شركات الطاقة النظيفة

الموظفون

- تنفيذ برامج ومبادرات لتعزيز رفاه الموظفين وإشراكهم
- تنفيذ برامج لتعزيز قدرات ومهارات الموظفين

0

الاستدامة البيئية

الاستدامة البيئية

يُولي البنك الوطني العُماني أهمية كبيرة للتعامل الفعّال والمستدام مع المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، مع الحرص على الحد من أثره البيئي.

نهج شامل نحو الاستدامة البيئية

على الرغم من أن العمليات التشغيلية للبنك تترك بصمة كربونية محدودة، إلا أننا نُدرك أن استهلاك الطاقة لتبريد المباني وتشغيل المعدات وتنقل الموظفين والموردين، بالإضافة إلى توليد النفايات، تُعد من أبرز مصادر الأثر البيئي. ومن هذا المنطلق، يركّز البنك على تحسين كفاءة إدارة الطاقة والحد من الانبعاثات.

وقد تم دمج ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات في جميع مجالات العمل، بما في ذلك منح الائتمان، بما يتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٢٥، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ومعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

وبصفته من روّاد الصيرفة المسؤولة في السلطنة، يواصل البنك تنفيذ مبادرات مبتكرة في كفاءة الطاقة وإدارة الموارد، محقّقًا تقدمًا ملموسًا نحو تحقيق أهدافه في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات. ويستعرض هذا القسم أبرز إنجازات البنك في استهلاك المرافق، واستراتيجيات الحفاظ على الموارد، بالإضافة إلى خارطة الطريق الطموحة للمستقبل.

بنية تحتية صديقة للبيئة ومستدامة

يُعد المقر الرئيسي للبنك الوطني العُماني معلمًا معماريًا متميزًا يجسّد عناصر التصميم البيئي المستوحاة من الطبوغرافيا العُمانية. وقد تم تشييده باستخدام مواد محلية، من ضمنها الحجر الجيري العُماني المستخرج من صحار، ليُعبّر عن هوية المكان والانتماء الوطني. وتُساهم النوافذ العريضة والعميقة في تنظيم دخول أشعة الشمس، كما تُسهم النباتات المحلية المزروعة على الشرفات المرتفعة والمسطحات المائية الممتدة في أنحاء المبنى في تنظيم درجات الحرارة الداخلية، والحد من الاعتماد على أنظمة التبريد الاصطناعية، مع تعزيز الإضاءة الطبيعية.

كما تم بناء المبنى باستخدام نظام فريد من نوعه يعتمد على عتبات خرسانية مسبقة الصنع لدعم الكتل الحجرية الضخمة، والمعلّقة من الهياكل الإنشائية، مع فواصل زلزالية بين الطوابق، مما يتيح حركة مستقلة للأجزاء الهيكلية ويوفّر حماية إنشائية معزّزة.

تحسين استهلاك الطاقة وإدارة الموارد

صُمّم المقر الرئيسي للبنك بكفاءة عالية في استهلاك الطاقة والموارد، ويضم نظام تحكم آلي متطور للمباني (BAS) يُحافظ على درجة حرارة مثالية تبلغ ٢٤ درجة مئوية، ويُوقف التشغيل تلقائيًا عند عدم الاستخدام. كما يستثمر البنك في الجيل الجديد من تقنيات التبريد (HVAC) لتحسين كفاءة التكييف.

وقد تم تركيب أنظمة إضاءة تعمل بمستشعرات الحركة في مختلف أنحاء المبنى، مما أسهم في تقليل استهلاك الطاقة بشكل كبير. ويعمل فريق إدارة المرافق في البنك على مراقبة أنماط استهلاك الكهرباء والمياه باستمرار، والبحث عن خيارات فعالة لإعادة التدوير.

ويعمل فريق إدارة المرافق في البنك على مراقبة أنماط استهلاك الكهرباء والمياه باستمرار، والبحث عن خيارات فعالة لإعادة التدوير.

إدارة النفايات

قام البنك بتوزيع حاويات مخصصة لفرز النفايات في جميع فروعه، إلى جانب إطلاق برنامج لإعادة تدوير الورق، يهدف إلى إعادة استخدام المخلفات وتقليل حجم النفايات المُرسلة إلى مكبّات النفايات. وتدعم سياسة البنك المتقدمة في التخلص من النفايات الإلكترونية، عمليات إعادة التدوير الآمنة للأجهزة والمعدات، بما يعكس التزام البنك باقتصاد دائري ومستدام.

الحد من الأثر البيئي لسلسلة التوريد

يؤمن البنك بأن المنتجات والخدمات التي يتم شراؤها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على البيئة، حتى خارج نطاق عملياته التشغيلية. وبناءً على ذلك، يعمل البنك على اختيار الموردين المتوافقين مع مبادئ الاستدامة البيئية، ويُشجّعهم على تبنّي سياسات وممارسات مستدامة.

ويُطبّق البنك إجراءات فحص دقيقة لتقييم المخاطر البيئية المحتملة والتخفيف منها، مع الالتزام الكامل بالمعايير واللوائح البيئية. كما يولي البنك أولوية للموردين المحليين، بهدف تقليل الانبعاثات الناتجة عن النقل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة.

وقد تم تعزيز إطار العمل الخاص باستدامة سلسلة التوريد من خلال معايير بيئية صارمة، مما يؤكد التزام البنك بممارسات مشتريات مسؤولة ومستدامة.

التحول الرقمي من أجل مستقبل أكثر استدامة

يقود البنك الوطني العُماني جهود التحول الرقمي بهدف تقليل الأثر البيئي وتعزيز ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات. وقد انتقل البنك إلى قنوات التواصل الرقمية مع العملاء عبر كشوف الحسابات الشهرية الإلكترونية، كما اعتمد نظامًا رقميًّا لإدارة الوثائق الداخلية. وتُسهم المنصات الرقمية للبنك، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف النقال، وعملية فتح الحسابات رقمياً، في تقليل الاعتماد على الورق.

كما أدخل البنك ميزة تحديث بيانات العملاء رقميًّا عبر تطبيق الخدمات المصرفية لتلبية متطلبات "اعرف عميلك" ، مما يُلغي الحاجة إلى المستندات الورقية وزيارة الفروع. كذلك تم اعتماد التوقيعات الرقمية لإجراء المعاملات دون أوراق، إلى جانب التوسّع في خيارات الدفع عن بعد مثل Samsung Pay وGarmin Pay وApple Pay، مما يقلل من استخدام البطاقات البلاستيكية.

وشملت المبادرات الرقمية الأخرى خلال عام ٢٠٢٤ تقديم خدمات الاكتتاب الإلكتروني، والموافقة الرقمية على تحويل الرواتب، وتقديم طلبات القروض دون أوراق، بما يُسهم في تسريع الإجراءات المالية والحد من استهلاك الموارد. كما تتيح خدمات واجهة برمجة التطبيقات (API) وحلول الأعمال ب٢ب التحوّل الكامل نحو العمليات المصرفية غير الورقية، مما يعكس التزام البنك العميق بالتحول الرقمي المستدام.

خدمة طلب بطاقة ائتمان بضمان الوديعة عبر تطبيق الخدمات المصرفية:

مكّنا عملاءنا من التقديم على البطاقة الائتمانية رقميًّا، مما ساعد على تقليل الإجراءات الورقية وزيارات الفروع، مع ضمان تجربة مصرفية سهلة وآمنة.

إدارة سقف بطاقة الخصم عبر تطبيق الخدمات المصرفية:

شجّعنا العملاء على استخدام التطبيق لإدارة سقف بطاقاتهم، مما قلل الحاجة إلى الاستمارات الورقية أو زيارات الفروع لإجراء هذه التعديلات.

تجديد وإصدار البطاقات بدون رقم سري مطبوع:

من خلال تمكين العملاء من إنشاء الرقم السري عبر القنوات الرقمية، تم الاستغناء عن إرسال أرقام سرية مطبوعة، مما ساهم في تقليل النفايات البلاستيكية والورقية.

تجديد وإصدار البطاقات بدون رقم سري مطبوع:

أطلقنا آلية رقمية متكاملة لفتح حسابات الأطفال، تتيح للعملاء إتمام العملية بسهولة وسرعة، مما يوفر الوقت والجهد، ويُلغي الحاجة إلى المعاملات الورقية، ويدعم التوجه نحو اقتصاد غير نقدي.

إدارة مخاطر المناخ والبيئة

تُعد إدارة مخاطر المناخ إحدى أولويات البنك في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة. ويعمل البنك على مراجعة إستراتيجيته للتعامل مع آثار تغير المناخ من خلال تحليل محفظة الإقراض حسب القطاعات الصناعية والمناطق الجغرافية داخل السلطنة. ويساعد تقييم المخاطر الانتقالية والمادية في تحديد إستراتيجية مناسبة لتحويل المحفظة وتقليل تعرضها للمخاطر المناخية.

حلول التمويل الأخضر لدعم الاقتصاد الدائري

يواصل البنك الوطني العُماني دعمه للتنمية المستدامة من خلال مبادرات التمويل الأخضر والاستثمار الإستراتيجي. ومن بين أبرز مبادرات عام ٢٠٢٤:

- تمويل محطة لتحلية المياه باستخدام تقنية التناضح العكسي لتوفير مياه صالحة للشرب للمجتمعات المحلية.
- تمويل شبكة السكك الحديدية بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات لتعزيز كفاءة الطاقة.
- تمويل أكبر مصنع في عُمان للصلب المجهز لاستخدام الهيدروجين الأخضر، بقيمة تجاوزت ١.١٤ مليار ريال عُماني.
- الشراكة مع شركات خدمات المرافق في الدقم وصحار لدعم تطوير البنية التحتية المستدامة.

كما يشمل التزام البنك تمويل ودعم مشاريع الزراعة المستدامة، حيث يُعد الممول الرئيسي لأحد أكبر المنتجين والمُصدّرين في السلطنة للفواكه والخضروات عالية الجودة، بما يُسهم في تطوير القطاع الزراعي من خلال أساليب زراعة مسؤولة.

ويوفّر البنك التمويل لمزودي الإقامة والمرافق المتكاملة الذين يتبنون مبادرات قائمة على مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات مثل أنظمة إدارة المياه الذكية وحلول معالجة مياه الصرف الصحي. كما يستكشف البنك فرص الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ويُقيّم الشراكات مع شركات المرافق لتطوير بنية تحتية مستدامة.

وفي إطار دعم جهود التحول في قطاع الطاقة، يقوم البنك بتمويل شركات تصنيع حلول الطاقة والكابلات، ويتعاون مع مقدمي خدمات النقل والخدمات اللوجستية لتحقيق أهداف "صافي الانبعاث الصفري" بحلول عام ٢٠٥٠.

أطر التمويل المستدام

مع تحوّل سلطنة عُمان نحو اقتصاد منخفض الكربون، يواصل البنك الوطني العُماني دعم هذا التحول من خلال تيسير التمويل المستدام. ويعمل البنك على تطوير قدراته في هذا المجال لتمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى أدوات مالية واستشارية متخصصة، تساعدهم على التكيّف مع المشهد الاقتصادي المتغير. وفي عام ٢٠٢٤، أنشأ البنك فريقًا داخليًا متخصصًا للإشراف على اختيار ومتابعة مشاريع السندات والقروض الخضراء، بما يضمن توافقها مع مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن رابطة أسواق رأس المال الدولية وإرشادات الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات الصادرة عن رابطة سوق القروض.

ويُحدّد الإطار المعتمد للتمويل الأخضر لدى البنك استخدامات واضحة لعائدات التمويل، تشمل: الطاقة المتجددة (الشمسية، والرياح، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الكهرومائية)، وكفاءة الطاقة، والمباني الخضراء، والنقل النظيف، وإدارة المياه ومياه الصرف الصحي، والموانئ المستدامة، وإدارة الموارد البيئية.

وفي إطار التزامه بالتمويل الأخلاقي، يُشجّع البنك إصدار الصكوك الخضراء لتمويل المشاريع البيئية، كما أطلق بطاقات ائتمان صديقة للبيئة تدمج بين المسؤولية المالية والحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات.

تمكين أصحاب المصلحة والعملاء من خلال حلول مستدامة

يحرص البنك الوطني العُماني على دعم عملائه وأصحاب المصلحة في رحلتهم نحو الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات، من خلال تقديم خدمات استشارية متخصصة في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات ، والمساعدة في تنفيذ مبادرات بيئية فعالة. وتسهم منتجات البنك الخضراء في مساعدة الشركات على تقليل استهلاك الموارد والحد من النفايات، مما يُعزز الاقتصاد المستدام.

وبالتعاون مع "برنامج استدامة"، يواصل البنك الدفع نحو تبنّي حلول التمويل الأخضر وتشجيع الاستثمارات المسؤولة. كما يوفّر الأدوات المالية اللازمة لمساعدة الشركات على الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون، ويُروج لاستخدام الطاقة النظيفة دعمًا لهدف عُمان في تحقيق ٣٠٪ من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٠.

وتجسّد هذه المبادرات النهج الشامل الذي يتبناه البنك في مجال الاستدامة البيئية، سواء في عملياته التشغيلية أو أنشطة التمويل أو علاقاته مع العملاء، بما يتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

٦

الاستدامة الاجتماعية

الاستدامة الاجتماعية

سد فجوات الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق الأثر المجتمعي

يلتزم البنك الوطني العُماني بالتمويل المستدام، مع التركيز على النمو الاقتصادي، والشمول، ودعم المجتمع. ويعمل البنك على تعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات المالية لفئات متعددة من المجتمع، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وروّاد الأعمال. وتسهم هذه الجهود في دعم التعليم والتنمية الاجتماعية، إلى جانب الترويج للاستثمار المسؤول والحلول التمويلية المستدامة. ومن خلال الشراكات وبرامج التوعية المالية، يسعى البنك إلى تحقيق أثر إيجابي وتعزيز مكانته كمؤسسة مسؤولة مجتمعيًّا.

تعزيز الشمول المالي

يواصل البنك جهوده لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، إذ يقدّم باقة متخصصة من المنتجات المصرفية المصممة لتلبية احتياجات شرائح متنوعة من العملاء، بما في ذلك الأطفال، والشباب، والمتقاعدين.

واستنادًا إلى فلسفة "الضيافة" المعتمدة في البنك، تم تطوير ثقافة خدمية تجمع بين الاحترافية والحس الثقافي، مما يثري تجربة العميل. كما أولى البنك أهمية خاصة للإطار التنظيمي لحماية المستهلك المالي، حيث قام بتعزيز التزامه بحماية العملاء من خلال سياسات ومبادرات مدروسة، شملت تحسين آلية معالجة الشكاوى، وتوفير مستندات "بيان الحقائق الرئيسية" التي توضح معلومات المنتج الأساسية، وإطلاق حملة توعوية، إلى جانب تحديث سياسة تجربة العملاء.

ومن أجل تعزيز التوعية والمعرفة، طبّق البنك إستراتيجية تدريب شاملة على مستوى الفروع، تركز على حقوق العملاء، والمعاملة العادلة، وسهولة الوصول إلى الخدمات. وشملت جهود التوعية مبادئ حماية المستهلك، وآليات معالجة الشكاوى، وثقافة الخدمة، بما ينسجم مع التزام البنك بالشفافية والكفاءة وبناء ثقافة خدمة إيجابية.

الاستثمار في تنمية المجتمع

استثمر البنك مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ريال عماني في مبادرات المسؤولية الاجتماعية خلال العام ٢٠٢٤ لدعم التنمية المجتمعية ومبادرات الاستدامة. وشمل ذلك تخصيص ٤٠,٠٠٠ ريال عماني للهيئة العمانية للأعمال الخيرية، ٣٠,٠٠٠ ريال عماني لمبادرة شهر العطاء، و ٣٠,٠٠٠ ريال عماني لمختلف مبادرات دعم المجتمع. كما خصص البنك ١٠٠,٠٠٠ ريال عماني لدعم الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية ضمن برنامج مسرعة أعمال شركات التقنية المالية من البنك الوطني العماني.

سد فجوات الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق الأثر المجتمعي

أطلق البنك برنامج "مسرعة أعمال شركات التقنية المالية" لتعزيز النمو الاقتصادي في سلطنة عُمان، ودعم الابتكار وتنويع مصادر الدخل، من خلال تمكين الشركات الناشئة وتعزيز النمو المستدام للأعمال. ويتماشى هذا البرنامج مع رؤية عُمان ٢٠٤٠، حيث يدعم قطاع التقنية المالية، ويقلل الاعتماد على الصناعات التقليدية، ويعزز ريادة الأعمال من خلال توفير الموارد والإرشاد والتمويل. كما يُسهم البرنامج في خلق فرص عمل جديدة ويُرسخ مكانة السلطنة كمركز للابتكار والتكنولوجيا، بما يعزز قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية. ونظّم البنك أيضًا فعالية "الهاكاثون" بهدف تعزيز التعاون وتشجيع التفكير الإبداعي لحل المشكلات داخل المجتمع المحلي.

ويُجسّد البنك التزامه بالأعمال الخيرية من خلال عدد من الأنشطة، من بينها تنفيذ حملات خيرية خلال شهر رمضان ضمن مبادرة "شهر العطاء"، والتي شملت توزيع السلل الغذائية على الأسر المتعففة.

وحرصًا على توسيع نطاق تأثيره، يعمل البنك على مدار العام بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز دوره كمؤسسة مسؤولة اجتماعيًّا. كما يشجع موظفيه على التطوع مع المنظمات غير الحكومية، مما يعزز ثقافة العمل التطوعي ويدعم مساهمات الموظفين في إحداث أثر إيجابي داخل المجتمع.

وضمن جهوده لتحسين الوصول المالي وخدمة مختلف شرائح المجتمع، نفّذ البنك عددًا من المبادرات المتمحورة حول العملاء، منها إدخال أجهزة صرف العيدية في خمسة مواقع بالسلطنة، مما يعكس التزامه بتوفير تجربة مصرفية رقمية سلسة.

كما مزن للصيرفة الإسلامية من البنك الوطني العُماني حلولاً متوافقة مع أحكام الشريعة، بما في ذلك تمويل المشاريع عبر مبدأ "المشاركة"، وهو نموذج قائم على تقاسم الأرباح يدعم الاستقرار الاجتماعي من خلال فترات سماح للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية، مع تجنّب فرض غرامات مفرطة وتعزيز مبدأ العدالة.

كما يركّز البنك على التمويل القائم على الملكية من خلال مبدأ "المضاربة"، بما يتيح للمجتمعات ذات الدخل المحدود والمؤسسات الصغيرة الوصول إلى أدوات تمويلية عادلة وفعّالة. ويوفّر منتج "حساب التجارة" المتوافق مع الشريعة حلاً مبتكرًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات الخيرية ورواد الأعمال لتحقيق عوائد على الفوائض النقدية.

وتُكمل هذه المنتجات حلول "الوكالة" التي توفر خيارات تمويل شاملة لتلبية احتياجات الأعمال المختلفة. وتُجسّد هذه الخيارات التزام البنك بتقديم خدمات مالية مبتكرة، وأخلاقية، وسهلة الوصول، تُعزز المرونة الاقتصادية والنمو المستدام.

تطوير الكوادر والتمكين الوظيفي

يُولي البنك الوطني العُماني أهمية كبيرة لتعزيز بيئة عمل شاملة ومتنوعة تدعم التوظيف الوطني وتخدم أهداف التنويع الاقتصادي. وقد حقق البنك نسبة تعمين بلغت ٩٣%، مما يعكس مساهمته الفاعلة في تطوير الكفاءات الوطنية.

كما يواصل البنك جهوده لتحقيق التوازن بين الجنسين، إذ ازدادت نسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية والإدارية. ويوفّر البنك فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة، ويطبّق سياسة ضد التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللغة.

ويحرص البنك على خلق بيئة عمل تجمع بين الطاقات الشابة والخبرات، من خلال توفير فرص تدريبية ومهنية محفّزة. ففي عام ٢٠٢٤، قدّم البنك تدريبًا عمليًّا لـ ٥٥٦ متدربًا من طلبة الجامعات والخريجين الجدد في مختلف الإدارات، ضمن التزامه المستمر ببناء كوادر وطنية مؤهلة.

التنوع بين الجنسين	نسبة التمثيل النسائي
من مجموع عدد الموظفين	٤١.١٠٪
في مستوى الإدارة الوسطى	٣٠.٣٠٪
في مستوى الإدارة العليا	١٥.٠٠٪

التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة	
نسبة النساء في مجالس الإدارة	١٨.١٠٪
نسبة النساء كرئيسات لمجالس إدارة	٤٠.٠٠٪

تدريب الموظفين وتطويرهم

يُعد برنامج التعلم والتطوير في البنك الوطني العُماني أحد الركائز الأساسية في إستراتيجيته للاستدامة، حيث يتم توجيه الموارد نحو تطوير مهارات أكثر من ٤٠٠ موظف من خلال برامج تدريبية مخصصة، والتدوير الوظيفي، والتخطيط للتعاقب الوظيفي. ويؤمن البنك بأهمية التطوير المستمر للموظفين، إذ يوفّر في المتوسط حوالي ١٩ ساعة تدريبية لكل موظف سنويًّا.

وفي هذا الإطار، أسس البنك "أكاديمية التميز" لتوفير برامج تعلم وتطوير موجهة لتعزيز مهارات الالتزام والقيادة. ويتّبع البنك نهجًا تدريبيًا متوازنًا، حيث يخصص ٢٠٪ من البرامج للتدريب على الامتثال، بما في ذلك دورات إلزامية في مكافحة الجرائم المالية، وإدارة مخاطر الاحتيال، وأمن المعلومات، بينما يتم تخصيص ٨٠٪ لتطوير المهارات القيادية والفنية.

وفي عام ٢٠٢٤، حقق البنك معدل إنجاز بلغ ٩٢% في الدورات التدريبية الإلكترونية، كما واصل تنفيذ برامجه القيادية المتخصصة مثل "برنامج تميّز"، الذي يُعدّ من البرامج المحورية لإعداد القادة المستقبليين، من خلال جلسات تطوير المهارات الشخصية وورش العمل الفنية والدورات القيادية. وواصل "برنامج روابط" دوره كأحد المبادرات الرئيسية في تعزيز قيم البنك الأساسية من خلال ورش عمل تفاعلية ومشوقة.

وقد شهد العام أيضًا اختيار عدد من القيادات العليا للمشاركة في "البرنامج الوطني للرؤساء التنفيذيين" الذي تنظمه الأكاديمية السلطانية للإدارة، إلى جانب تخرج ثلاثة موظفين من برامج قيادية مرموقة، بما يعكس التزامهم بالتميز والنمو المهني.

علاوة على ذلك، يقدم البنك تدريبات فنية متخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتقنية المالية، وتصور البيانات، والقنوات الرقمية، كما يرعى الموظفين المؤهلين للحصول على شهادات مهنية مثل شهادة الاستثمار من معهد CISI وشهادة التداول من ACI. ويعتمد البنك على نظام إدارة تعلم حديث قائم على الحوسبة السحابية يدعم أساليب تقديم متنوعة، منها ١٨٪ عبر التعلم الإلكتروني و٨٠% من خلال جلسات مباشرة أو افتراضية، مما يضمن سهولة الوصول إلى المحتوى التدريبي وفعاليته.

وتُسهم هذه البرامج التدريبية المركزة، إلى جانب مبادرات الإرشاد المهني ومزيج من فرص التعلم الداخلية والخارجية، في بناء قاعدة من الكفاءات القادرة على التكيف مع التحولات المستمرة في القطاع المالي. ويُعد هذا الاستثمار في رأس المال البشري عاملاً أساسيًّا في تعزيز الأثر الاجتماعي للبنك وضمان مرونة عملياته وربحيته على المدى الطويل.

مشاركة الموظفين

يُولي البنك الوطني العُماني أهمية قصوى لرفاهية الموظفين وتعزيز مشاركتهم، من خلال مجموعة من المبادرات التي تدعم النمو المهني والشخصي. ويطبّق البنك حملات توعوية صحية منتظمة، وبرامج للصحة النفسية، ومبادرات للياقة البدنية، بهدف تشجيع أسلوب حياة متوازن. كما يقدّم البنك برامج للتوعية المالية لمساعدة الموظفين على إدارة شؤونهم المالية الشخصية، بما يُسهم في تحسين جودة حياتهم بشكل عام.

وتشمل هذه المبادرات أيضًا توفير خيارات عمل مرنة وسياسات داعمة للتوازن بين الحياة المهنية والشخصية، بما يضمن قدرة الموظفين على الوفاء بمسؤولياتهم في كلا الجانبين.

ويجري البنك سنويًّا استبيانًا لقياس رضا الموظفين ومعدلات التوتر الوظيفي، مما يساعد في تقييم بيئة العمل واتخاذ قرارات مدروسة لتحسينها. ويُطبّق البنك نظامًا منهجيًا لإدارة الأداء، يضمن إجراء مراجعات عادلة لأداء الموظفين بشكل سنوي، حيث يتم ربط مؤشرات الأداء الفردية (KPIs) بالأهداف الإستراتيجية العامة للبنك. كما يوفّر البنك حزمة مزايا تنافسية وهيكل تعويضات قائم على مبدأ العدالة والمساواة.

V

الحوكمة المستدامة

الحوكمة المستدامة

هيكل مجلس الإدارة والإشراف المؤسسي

يعتمد البنك الوطني العُماني إطار حوكمة قوي يضم أربع لجان فرعية تابعة لمجلس الإدارة، لكل منها اختصاص محدد لضمان الإشراف الفعّال. تركز لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة على التقارير المالية والضوابط، في حين تتولى اللجنة التنفيذية والترشيحات والمكافآت التخطيط الإستراتيجي. وتشرف لجنة المخاطر والامتثال على أطر إدارة المخاطر والامتثال، بينما تتولى لجنة الائتمان الإشراف على السياسات الائتمانية.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة لمراجعة الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لأعمال البنك، بما يضمن التوافق مع الأهداف التنظيمية والاستدامية. ولتعزيز فعالية الحوكمة، يتم إجراء استبيان تقييمي ذاتي منظم يتم رفع نتائجه رسميًا إلى البنك المركزي العُماني. كما يتم مراجعة وتحديث تشكيل اللجان الفرعية بشكل دوري لتحقيق أفضل مستويات الكفاءة.

ويُعزز البنك من مستويات الشفافية والمساءلة من خلال تعيين مدققين خارجيين مستقلين لإجراء مراجعات مالية وتشغيلية شاملة.

الحوكمة والمساءلة

يُجسد البنك الوطني العُماني أعلى معايير الصيرفة المسؤولة. ويلتزم كافة الموظفين والإدارة بقيم البنك المنصوص عليها في ميثاق السلوك والأخلاقيات، ويحرصون على تطبيقها في تعاملاتهم اليومية مع العملاء وأصحاب المصلحة. ويحدد هذا الميثاق المبادئ التي تحكم علاقة الموظفين مع العملاء والمجتمع والمساهمين، ومع بعضهم البعض، مما يعكس ثقافة النزاهة والمسؤولية.

إطار إدارة المخاطر

نفذ البنك إطارًا شاملاً لإدارة المخاطر، يعتمد على حوكمة قوية والتزام تنظيمي صارم، بما يضمن اتباع نهج استباقي للتعامل مع المخاطر المالية والتشغيلية والائتمانية والسوقية. كما يشمل إطار إدارة استمرارية الأعمال معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة، مما يعكس التزام البنك بالاستدامة والمرونة المؤسسية.

ويستثمر البنك باستمرار في البنية الأساسية للأمن الرقمي، وآليات كشف الاحتيال، وتعزيز قدرات الأمن السيبراني من خلال اختبارات الاختراق وتقييمات الثغرات الأمنية. كما دمج البنك اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات في إطار المخاطر، من خلال تحليل التعرض القطاعي لتحديد وتخفيف مخاطر التغير المناخي، بما يتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وفي عام ٢٠٢٤، واصل البنك ترسيخ نهجه الاستباقي في إدارة المخاطر، مدعومًا بالحوكمة الفعالة والامتثال التنظيمي والتقييم المتواصل للمخاطر، مما عزز من استقراره ونموه على المدى الطويل.

الامتثال والحد من المخاطر

طبّق البنك مجموعة شاملة من الحلول المؤتمتة لاكتشاف وتحديد وتخفيف المخاطر المرتبطة بالتعامل مع الأفراد أو الكيانات الخاضعة للعقوبات، وتشمل هذه الحلول:

- فحص قوائم العقوبات والشخصيات السياسية البارزة عند فتح الحسابات: يستخدم البنك الوطني العُماني نظام Omni Enterprise لإجراء فحوصات دقيقة للعملاء الجدد لضمان الامتثال للوائح العقوبات والأنظمة المتعلقة بالشخصيات السياسية البارزة.
- الفحص المستمر وبأثر رجعي لقوائم العقوبات والشخصيات السياسية البارزة: يتيح نظام Omni Enterprise أيضًا إجراء فحوصات دورية وبأثر رجعي للعملاء الحاليين، مما يضمن المراقبة المستمرة والامتثال للمتطلبات التنظيمية.
- نظام الفحص الفوري لعقوبات رسائل SWIFT والمدفوعات: يوفر نظام Safe-watch فحصًا فوريًا لرسائل SWIFT والمعاملات المالية مقابل قوائم العقوبات، لضمان الكشف الفوري ومنع تنفيذ أي معاملة غير متوافقة.
- فحص العقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة والعقوبات التجارية: يقوم البنك كذلك بفحص المعاملات المالية مقابل قوائم العقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة والعقوبات ذات الصلة بالتجارة، لضمان الالتزام باللوائح الدولية وتفادي أي مخالفات محتملة.

الخدمات الاستشارية للعملاء في مجال الاستدامة: مساعدة العملاء على فهم مبادرات الاستدامة وأهميتها وتطبيقها ضمن أنشطتهم التجارية.

تعزيز الأمن والمرونة التشغيلية

كما يواصل البنك الاستثمار في البنية التحتية للأمن الرقمي، وتعزيز آليات كشف الاحتيال، وتقوية الضوابط للحد من التهديدات السيبرانية الناشئة. ويتم تأمين المعلومات الحساسة وحماية بيانات العملاء، مع تعزيز الوعي المجتمعي من خلال التواصل المستمر وتقديم الإرشادات بشأن التهديدات السيبرانية.

ويخضع إطار الرقابة والإجراءات في البنك لمراجعة ومتابعة وتحديث مستمر لضمان فاعليته.

حقق البنك تقدمًا ملموسًا في مجالات رئيسية ضمن إدارة المخاطر، من خلال

- **حماية البيانات والخصوصية:**

الاستثمار في تقنيات التشفير وضوابط الوصول لضمان الامتثال الكامل للوائح حماية البيانات.

- **الأمن السيبراني:**

إجراء اختبارات اختراق دورية وتقييم الثغرات ومراقبة التهديدات بشكل استباقي.

- **تدريب الموظفين والتوعية:**

تنفيذ برامج توعوية مستمرة لتمكين الموظفين من التعرف على التهديدات المحتملة والتعامل معها، بما في ذلك الاحتيال وإدارة الحوادث والإبلاغ عن المخالفات، وأمن كلمات المرور، والتصيد الإلكتروني.

الأخلاقيات ومكافحة الفساد

وتُركز إستراتيجية البنك على الوقاية، والكشف، والمعالجة من خلال نهج متعدد القنوات يضمن الالتزام الدائم بمتطلبات البنك المركزي العُماني، ومعايير الحوكمة العالمية.

استمرارية الأعمال

يُدرك البنك تصاعد مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات على المستويين المحلي والعالمي. ولمواجهة هذه التحديات، اعتمد البنك إطارًا متكاملاً لإدارة استمرارية الأعمال يشمل خطط الطوارئ للحفاظ على العمليات. ويشمل هذا الإطار الامتثال للوائح الحكومية، والاستعداد للظواهر البيئية مثل الزلازل والتغيرات المناخية الحادة، إضافة إلى التعامل مع الاضطرابات الاجتماعية مثل حالات الإغلاق.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تعكس سياسة البنك في الإبلاغ عن المخالفات التزامه بتوفير قناة آمنة وموثوقة للموظفين (الدائمين أو المتعاقدين) وأصحاب المصلحة الآخرين للإبلاغ عن أي سلوك غير قانوني أو غير أخلاقي. وتُعزز هذه السياسة ثقافة النزاهة والمساءلة، من خلال:

- تعزيز الالتزام بالقوانين ذات الصلة
- دعم بيئة عمل أخلاقية من خلال الإبلاغ عن الممارسات غير السليمة
- تحسين مستوى الإدارة والرقابة

سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مخاطر غسل الأموال بشكل مستدام، بما يضمن مواءمة عملياته مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات المستدامة.

فيما يلي أبرز هذه الإجراءات:

- النهج القائم على المخاطر: يتّبع البنك نهجًا قائمًا على المخاطر في عملية العناية الواجبة بالعملاء، والذي يشمل تقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بكل عميل ومعاملة. ويسهم هذا النهج في تخصيص الموارد بكفاءة وتركيز الجهود على المناطق عالية الخطورة، بما يعزز من استدامة البنك من خلال ضمان أن تكون جهود الامتثال فعالة وموجهة بدقة.

- العناية الواجبة بالعملاء: يجري البنك عمليات عناية واجبة شاملة تشمل التحقق من هويات العملاء وفهم أنشطتهم المالية. ويساعد ذلك في منع عمليات غسل الأموال وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، والتي تُعد من الركائز الأساسية للممارسات المصرفية المستدامة.

- المراقبة المستمرة: يستخدم البنك أنظمة آلية لمراقبة معاملات العملاء وعلاقاتهم على نحو مستمر. وتُسهم هذه المراقبة في التأكد من توافق المعاملات مع معرفة البنك بالعميل وملفه الائتماني، مما يسمح بالكشف المبكر عن الأنشطة المشبوهة مع تقليل الإنفاق غير الضروري للموارد.

- التدريب والتوعية: يستثمر البنك في برامج تدريبية دورية لموظفيه تغطي أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) والممارسات المستدامة. ومن خلال تعزيز ثقافة الامتثال والاستدامة، يعزز البنك قدرته على الكشف عن غسل الأموال والوقاية منه.

- التعاون مع الجهات التنظيمية: يتعاون البنك بشكل وثيق مع البنك المركزي العُماني والهيئات التنظيمية الأخرى لضمان الامتثال لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويُسهم هذا التعاون في تعزيز الأطر التنظيمية ودعم الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية المستدامة.

- الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة: وضع البنك إجراءات للإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة إلى وحدة التحريات المالية. ويُعزز هذا النهج الاستباقي من مكافحة الجرائم المالية والحفاظ على نزاهة النظام المالي، وهو ما يُعد أمرًا محوريًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

- الالتزام بالمعايير الدولية: يلتزم البنك بالمعايير الدولية التي وضعتها جهات مثل مجموعة العمل المالي،ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويساهم هذا الالتزام في ضمان فعالية عمليات البنك في مكافحة غسل الأموال، إلى جانب دعمه لجهود الاستدامة على المستوى العالمي.

إطار مكافحة الرشوة والفساد

يعتمد البنك سياسة شاملة لمكافحة الرشوة والفساد، تُحدد المبادئ الأساسية التي تُوجه الأخلاقيات المؤسسية وتُضمن الالتزام بالقوانين ذات الصلة. وتتضمن السياسة إجراءات العناية الواجبة وبروتوكولات تقييم واضحة يتم تنفيذها من الإدارات المعنية، بما يُعزز من النزاهة المؤسسية والثقة على مستوى العمليات المصرفية.

الشفافية
في إعداد التقارير

الشفافية في إعداد التقارير

القيادة الإستراتيجية في الحوكمة والاستدامة

يؤدي مجلس الإدارة واللجان الإدارية دورًا محوريًا في صياغة وتوجيه التوجّه الإستراتيجي للبنك الوطني العُماني. وتشمل مسؤولياتهم تطوير واعتماد ومراجعة ما يلي بشكل دوري:

- الغاية، والقيم، والرسالة
- مبادرات النمو الإستراتيجي وأطر إدارة المخاطر
- التزامات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات
- سياسات الموارد البشرية، وهيكل التعويضات والمكافآت

حوكمة مجلس الإدارة

يُدير مجلس الإدارة أعماله من خلال أربع لجان فرعية متخصصة، لكل منها ولاية واضحة لضمان الحوكمة الفعّالة والإشراف المؤسسي، وهي

- **لجنة التدقيق:** تُقدّم إشرافًا مستقلًا على وظائف التدقيق والتقارير المالية.
- **اللجنة التنفيذية والترشيحات والمكافآت:** مسؤولة عن إستراتيجية البنك طويلة المدى، والإشراف على أداء القيادات التنفيذية والنتائج المالية.
- **لجنة المخاطر والامتثال:** تُشرف على إدارة المخاطر وبرامج الامتثال، وتضمن مستوى إشراف مؤسسي عالي المستوى.
- **لجنة الائتمان:** تُشرف على محفظة الأصول الائتمانية واتجاهاتها، وتضمن إدارة ائتمانية منضبطة.

في حين يُقيّم البنك المركزي العُماني أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا من خلال تدقيق سنوي، يجري مجلس إدارة البنك أيضًا تقييماً ذاتياً منظمًا عبر استبيان، يتم رفع نتائجه رسميًا إلى البنك المركزي لضمان الشفافية والامتثال التنظيمي والتميّز التشغيلي. كما يُجري مدققون خارجيون مستقلون مراجعات مالية منفصلة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

ويُعيد مجلس الإدارة تشكيل لجانه الفرعية بشكل دوري للحفاظ على الكفاءة المؤسسية وتحقيق أقصى فعالية، بما يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للبنك وأفضل الممارسات التنظيمية. وتتولى اللجنة التنفيذية والترشيحات والمكافآت مسؤولية إنشاء آلية ترشيح شفافة تتماشى مع قانون الشركات التجارية، ومدونة قواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية، واللائحة التنفيذية للشركات المساهمة العامة، بينما تعود صلاحية تعيين أعضاء مجلس الإدارة إلى المساهمين من خلال اجتماعات الجمعية العامة السنوية. كما يملك المجلس صلاحية شغل أي مقعد شاغر بين الدورات.

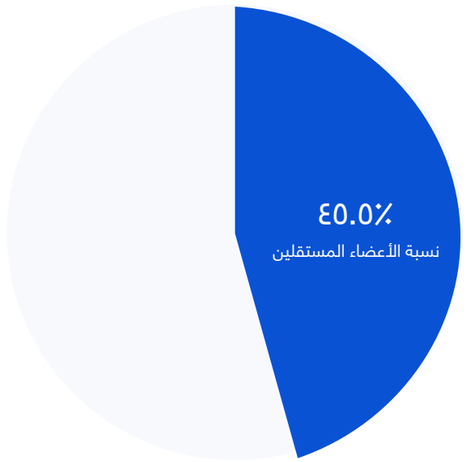

استقلالية مجلس الإدارة

يُعد مجلس الإدارة الهيئة الأعلى في البنك الوطني العُماني، ويتحمّل المسؤولية الكاملة عن أداء البنك والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية. ويضطلع بدور رئيسي في ضمان الامتثال من خلال:

١. ترسيخ ثقافة الامتثال من أعلى الهرم المؤسسي:
يضع المجلس التوجه العام نحو الامتثال، ويؤكد التزام البنك بالسلوك الأخلاقي والنزاهة والامتثال لجميع القوانين واللوائح والسياسات الداخلية، مما يعزز ثقافة الامتثال عبر المؤسسة.

٢. إقرار سياسات الإفصاح:
يعتمد المجلس سياسات إفصاح شاملة تضمن تقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب للجمهور، تشمل الإفصاحات المالية والمخاطر والحوكمة والعمليات.

٣. تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة:
يُشجّع المجلس على إشراك العملاء والمستثمرين وأفراد المجتمع في الحوارات، والاستماع لآرائهم، ومعالجة مخاوفهم.

٤. تعزيز الشفافية وثقة أصحاب المصلحة:
يُدرك البنك أن الشفافية والثقة هما عنصران أساسيان للحفاظ على ثقة الجمهور، ويحرص على الالتزام بمتطلبات التقارير التنظيمية والإفصاح عن أي أحداث جوهرية أو تغييرات في العمليات.

٥. إنشاء إطار الامتثال:
يُشرف المجلس، من خلال لجنة المخاطر والامتثال، على تنفيذ إطار امتثال متكامل يشمل:

- السياسات والإجراءات: تطوير ومراجعة دورية لسياسات تغطي المتطلبات التنظيمية مثل مكافحة غسل الأموال، اعرف عميلك، خصوصية البيانات، وحماية المستهلك.
- هيكل الامتثال: إقرار الهيكل التنظيمي لوظيفة الامتثال وضمان استقلاليتها وتوفير الموارد اللازمة، بما في ذلك تعيين مسؤول رئيسي للامتثال يرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة المخاطر والامتثال.
- تقييم المخاطر: الإشراف على عمليات تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر الامتثال، مع الاستجابة للمخاطر الناشئة وتعديل البرامج حسب الحاجة.

٦. مراقبة الامتثال
- استلام تقارير منتظمة: يتلقى المجلس تقارير دورية من مسؤول الامتثال والإدارة بشأن مسائل الامتثال، بما في ذلك المخالفات والتحقيقات والتدقيقات التنظيمية.
- مساءلة الإدارة: يُحمّل المجلس، الإدارة التنفيذية مسؤولية تنفيذ برنامج امتثال فعّال، ويُراجع أداء الإدارة بناءً على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.
- ضمان الجودة: قد يُكلّف المجلس مراجعين مستقلين لتقييم كفاءة وظيفة الامتثال وتحديد فرص التحسين.

يُحمّل مجلس الإدارة الإدارة التنفيذية مسؤولية الحفاظ على وظيفة امتثال فعّالة. ويتم ذلك من خلال تقييم أداء الإدارة العليا، حيث يُعدّ مدى الالتزام بمتطلبات الامتثال أحد العوامل الأساسية في تقييم أدائهم السنوي. كما يُتوقّع من أعضاء مجلس الإدارة أن يظلوا على اطلاع دائم بالقوانين واللوائح والممارسات المثلى في القطاع، بما يمكّنهم من الإشراف الفعّال على مسائل الامتثال في البنك، ويُعزّز ذلك من خلال برامج تدريب سنوية مخصصة.

لجنة الاستدامة

تتولى لجنة الاستدامة في البنك مسؤولية الإشراف على دمج إستراتيجية البيئة والمجتمع والحوكمة وإدارتها داخل البنك، وتشمل مهامها ما يلي:

- مراجعة وتوصية إستراتيجية الاستدامة وإطار العمل والالتزامات البيئية والاجتماعية والحوكميّة لعرضها على لجنة المخاطر والامتثال ومجلس الإدارة لاعتمادها.
- مراجعة وتوصية تقرير الاستدامة السنوي لاعتماده من لجنة المخاطر والامتثال ومجلس الإدارة.
- تقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، بما في ذلك مخاطر المناخ، واقتراح فرص ومبادرات تطبيقية وتقديم إستراتيجيات لمعالجة التحديات المحتملة.
- اقتراح أولويات المبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمية لتطبيقها داخل البنك، بالتعاون مع فرق العمل المعنية.
- متابعة أداء البنك في مجالات الاستدامة مقابل المؤشرات الرئيسية المتفق عليها، بما في ذلك أثر الأداء على أصحاب المصلحة الخارجيين مثل وكالات التصنيف، والجهات التنظيمية، والمستثمرين.

حوكمة قوية: تعزيز الشفافية والمساءلة

تعمل لجنة الاستدامة في البنك الوطني العُماني جنبًا إلى جنب مع الهيئة الشرعية لضمان توافق العمليات مع مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة ومع أحكام الشريعة الإسلامية. ويشمل إطار الحوكمة ما يلي:

- الإفصاح بشفافية عن مكافآت أعضاء الهيئة الشرعية ضمن التقارير المالية السنوية.
- هيكل حوكمة واضح يضمن المساءلة داخل الإدارة التنفيذية.
- ميثاق حوكمة شامل يوضح أدوار ومسؤوليات كل من مجلس الإدارة والهيئة الشرعية، ويضمن العدالة والتوافق مع مبادئ الشريعة في عملية اتخاذ القرار.
- آليات لتقاسم المخاطر تشجع على الصيرفة المسؤولة وتُسهم في تجنب الأزمات المالية.
- ممارسات استثمارية أخلاقية تستثني القطاعات الضارة وتدعم الاستقرار الاقتصادي.

لجنة المخاطر والامتثال

تتولى لجنة المخاطر والامتثال مسؤولية الإشراف على ملف المخاطر الخاص بالبنك، وإستراتيجية المخاطر، ومستوى تقبّل المخاطر، وأدوات الرقابة المرتبطة بها. وتُقيّم اللجنة مستوى التعرض للمخاطر وخطط التخفيف منها بما يعزز من الاستقرار المالي. كما تضطلع بدور رئيسي في مراجعة أطر إدارة المخاطر والامتثال، وتقييم تأثير التغيرات التنظيمية والقانونية بشكل استباقي، وضمان المساءلة في إدارة المخاطر.

تشمل مهام اللجنة ما يلي:

- مراجعة السياسات القائمة.
- وضع السياسات المتعلقة بالمخاطر، والإشراف العام على برامج المخاطر والامتثال.
- وضع بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية.
- تطوير إطار فعّال لإدارة المخاطر التشغيلية.
- تقييم المخاطر الإستراتيجية المحتملة، والتوصية بخطط عمل لمعالجة التحديات.
- الإشراف على مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الميزانية العمومية والدخل.
- إدارة السيولة وكافة المخاطر المرتبطة بالأسواق، بما في ذلك أسعار الصرف.
- اعتماد شطب الخسائر الائتمانية التي تتجاوز الحدود الممنوحة للإدارة التنفيذية.
- إدارة مخاطر الموارد البشرية.
- الإشراف على مخاطر أمن المعلومات ومخاطر استمرارية الأعمال.
- مراجعة إدارة إستراتيجيات التعافي للقروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات المرتبطة بها.
- وضع ومراجعة مستويات تقبّل المخاطر الرئيسة للبنك.
- ترسيخ وتعزيز ثقافة الامتثال داخل البنك.
- مراجعة وتقييم ومتابعة أنشطة الامتثال وأداء البنك فيما يخص المتطلبات التشريعية والتنظيمية الرئيسة.
- مراجعة مناطق المخاطر العالية في مجال الامتثال، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمراقبة هذه المخاطر والسيطرة عليها والإبلاغ عنها.
- إبراز القضايا الرئيسة المتعلقة بتقارير فحص البنك من قبل البنك المركزي العُماني ومناقشة حالة القضايا.
- مراجعة تنفيذ نهج قائم على المخاطر لتطبيق برنامج فعّال وقوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٩

منهجية إعداد التقرير

منهجية إعداد التقرير

إطار إعداد التقرير

تم إعداد هذا التقرير وفقًا للمعايير المحلية والمعايير العالمية المعترف بها في إعداد تقارير الاستدامة، وتشمل:

- **معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)** – التحديث الصادر لعام ٢٠٢٢، والذي يسري على التقارير أو المواد المنشورة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣.
- **إرشادات البيئة والمجتمع والحوكمة** الصادرة عن بورصة مسقط، والتي تتضمن ٣٠ مؤشرًا رئيسيًا.
- **مجلس معايير الاستدامة الدولية**، والذي يدمج مبادئ الإفصاح المناخي الصادرة عن **فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ** ويوفّر مرجعية عالمية موحدة للإفصاحات المتعلقة بالاستدامة.
- **أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة** ذات الصلة المباشرة بأنشطة البنك.
- **رؤية عُمان ٢٠٤٠** التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بإستراتيجية وأولويات البنك.

وقد تم توضيح مدى توافق التقرير مع هذه الأطر والمعايير ضمن كل قسم ذي صلة. كما يمكن الرجوع إلى الملحق للاطلاع على جداول المؤشرات التي توضح التوافق مع مختلف الأطر.

نطاق التغطية

يُغطي هذا التقرير أداء البنك الوطني العُماني المتعلق بالاستدامة عبر عملياته في سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة للسنة المالية ٢٠٢٤، كما قد يتضمّن بيانات أو توجهات مستقبلية ذات صلة بإستراتيجية الاستدامة.

البيانات:

يلتزم البنك بالشفافية والدقة الكاملة في جميع إفصاحاته العامة. وقد تم الحصول على جميع المعلومات المالية وغير المالية الواردة في هذا التقرير من الجهات المعنية داخل البنك، وتمت مراجعتها من الفرق الداخلية المختصة، مما يعزز من مصداقية البيانات ويُعزز ثقة أصحاب المصلحة في أنشطة البنك.

القيم المالية

ما لم يُذكر خلاف ذلك، يتم عرض جميع القيم المالية في هذا التقرير بالريال العُماني (ر.ع).

ضمان الجودة

قامت دائرة التدقيق الداخلي في البنك بإجراء مراجعة محدودة لمحتوى هذا التقرير. ولم يخضع هذا التقرير لمراجعة من جهة تدقيق خارجية.

إخلاء المسؤولية

قد يتضمن هذا التقرير بعض البيانات أو التصريحات ذات الطابع المستقبلي، والتي يمكن التعرف عليها من خلال استخدام عبارات مثل: "يعتقد"، "يتوقع"، "يقدّر"، "يتطلع"، "ينوي"، "قد"، "سوف"، "يسعى إلى"، "ينبغي"، أو ما يماثلها من صيغ لغوية أو مشتقاتها. وتعكس هذه التصريحات افتراضات يراها البنك معقولة حتى تاريخ إصدار هذا التقرير. ولا يلتزم البنك بتحديث تلك البيانات في حال حدوث تغيّرات مستقبلية ما لم يُلزم بذلك قانونًا.

الملاحظات والمقترحات

يرحب البنك الوطني العُماني بجميع الآراء والملاحظات من أصحاب المصلحة، في إطار سعيه المشترك لتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل. يمكنكم التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي: **JawaherAlTamami@nbo.com**

مؤشر إعداد التقارير العالمية (GRI) وبورصة مسقط

بيان الاستخدام

أصدر البنك الوطني العماني تقرير وفقاً لمعايير GRI للفترة من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

إعداد تقارير ١ GRI: الأساس عام ٢٠٢١			
إفصاح GRI	المحتوى	إفصاحات بورصة مسقط	قسم المرجع
المؤسسة/البنك وممارسات إعداد التقارير			
٢-١	التفاصيل المؤسسية		نبذة عن البنك الوطني العماني
٢-٢	الكيانات المدرجة في المؤسسة	الحوكمة ٧: تقارير الاستدامة الحوكمة ٨: ممارسات الإفصاح الحوكمة٩: الضمان الخارجي	نبذة عن البنك الوطني العماني، العمليات في دولة الإمارات العربية المتحدة
٢-٣	حدود التقرير والتكرار وجهة الاتصال	الحوكمة ٧: تقارير الاستدامة الحوكمة ٨: ممارسات الإفصاح	منهجية إعداد التقرير
٢-٥	الضمان الخارجي	الحوكمة ٩: الضمان الخارجي	منهجية إعداد التقرير
الأنشطة والعاملين			
٢-٦	الأنشطة وسلسلة القيمة والعلاقات التجارية الأخرى		نبذة عن البنك الوطني العماني، وحدات الأعمال الإستراتيجية
٢-٧	الموظفون	الاجتماعي ٣: دوران الموظفين الاجتماعي ٤: التنوع بين الجنسين	لمحة عن البنك الوطني العُماني، تطوير الكوادر والتمكين الوظيفي
٢-٨	العاملون من غير الموظفين	الاجتماعي ٥: نسبة العمال المؤقتين الاجتماعي ٩: عمالة الأطفال والعمل القسري	تطوير الكوادر والتمكين الوظيفي
الحوكمة			
٢-٩	هيكلة الحوكمة وتكويناتها	البيئي ٨: إشراف فريق إدارة البيئة البيئي ٩: إشراف مجلس الإدارة البيئي الحوكمة ١: تنوع المجلس	هيكل مجلس الإدارة والإشراف المؤسسي ولجنة المخاطر والامتثال
٢-١٠	ترشيح واختيار أعلى هيئة إدارة	الحوكمة ٢: استقلالية مجلس الإدارة	حوكمة مجلس الإدارة
٢-١١	رئيس أعلى هيئة إدارة	الحوكمة ٢: استقلالية مجلس الإدارة	حوكمة مجلس الإدارة
٢-١٢	دور أعلى هيئة إدارة في الإشراف على إدارة الآثار	البيئي ٨: إشراف فريق إدارة البيئة البيئي ٩: إشراف مجلس الإدارة البيئي	هيكل مجلس الإدارة والإشراف المؤسسي لجنة المخاطر والامتثال
٢-١٣	تفويض مسؤولية إدارة الآثار	البيئي ٨: إشراف فريق إدارة البيئة البيئي ٩: إشراف مجلس الإدارة البيئي	لجنة الاستدامة
٢-١٤	دور أعلى هيئة إدارة في إعداد تقرير الاستدامة	الحوكمة ٣: الدفع المحفز	لجنة الاستدامة

ملخص أداء الحوكمة الثلاثية

ملخص المقاييس	الوحدات	٢٠٢٤
الاستهلاك		
الكهرباء	ميجاواط/ساعة	١٤,٤٤٧
البنزين	لتر	٢,١٠,٤٤٠
الديزل	لتر	٣,١٢٠
المياه	متر مكعب	١١,٤١١
كثافة الطاقة	ميجاواط/ساعة لكل موظف	١١.٤٤
كثافة استهلاك المياه	متر مكعب لكل موظف	٧.٩٦
الانبعاثات		
النطاق ١	مكافئ ثاني أكسيد الكربون/طن	٤٩٤
النطاق ٢	مكافئ ثاني أكسيد الكربون/طن	٦,٩٤٨
كثافة الانبعاثات		
النطاق ١	مكافئ ثاني أكسيد الكربون/طن لكل موظف	٠.٣٤
النطاق ٢	مكافئ ثاني أكسيد الكربون/طن لكل موظف	٤.٨٥
عوامل التحجيم		
عدد الموظفين		١٤٣٤
معدل الدوران الوظيفي	%	٪٥.٥٠
التوظيف	نسبة الذكور إلى الإناث	٪٥٨.٩٠
الموظفون في الإدارة العليا	نسبة الذكور	٪٨٥.٠٠
	نسبة الإناث	٪١٥.٠٠

إفصاح GRI	المحتوى	إفصاحات بورصة مسقط	قسم المرجع
٢-١٥	تضارب المصالح	الحوكمة ٥: الأخلاقيات ومكافحة الفساد	
٢-١٦	التواصل حول المخاوف الحرجة		سياسة الإبلاغ عن المخالفات
٢-١٧	المعرفة الجماعية لأعلى هيئة إدارة		حوكمة مجلس الإدارة
٢-١٨	تقييم أداء أعلى هيئة إدارة		حوكمة مجلس الإدارة
٢-١٩	سياسات الأجور	الحوكمة ٣: الدفع المحفز الاجتماعي ١: معدل أجر الرئيس التنفيذي الاجتماعي ٢: معدل الأجر بين الجنسين	
٢-٢٠	عملية تحديد الأجور	الاجتماعي ٢: معدل الأجسر بين الجنسين الحوكمة ٣: الدفع المحفز	حوكمة مجلس الإدارة
٢-٢١	نسبة إجمالي الأجور السنوية	الحوكمة ٣: الدفع المحفز الاجتماعي ١: معدل أجر الرئيس التنفيذي الاجتماعي ٢: معدل الأجر بين الجنسين	حوكمة مجلس الإدارة
الإستراتيجيات والسياسات والممارسات			
٢-٢٢	بيان إستراتيجية التنمية المستدامة	الحوكمة ٧: التقارير الاستدامية الحوكمة ٨: ممارسات الإفصاح البيئي ٨: الرقابة البيئية البيئي ٩: الرقابة البيئية	هيكل مجلس الإدارة والإشراف المؤسسي ولجنة المخاطر والامتثال
٢-٢٥	عمليات معالجة الآثار السلبية		حوكمة مجلس الإدارة
٢-٢٦	آليات طلب النصيحة والإعراب عن المخاوف		سياسة الإبلاغ عن المخالفات
٢-٢٧	الامتثال للقوانين واللوائح	الحوكمة ٥: الأخلاقيات ومكافحة الفساد	الامتثال والحد من المخاطر وسياسة مكافحة غسل الأموال
٢-٢٩	منهج إشراك أصحاب المصلحة	الحوكمة ٨: ممارسات الإفصاح	مشاركة أصحاب المصلحة وتقييم الأهمية النسبية
٣: الموضوعات الجوهرية GRI			
٣-١	عملية تحديد الموضوعات الجوهرية		مشاركة أصحاب المصلحة وتقييم الأهمية النسبية
٣-٢	قائمة الموضوعات الجوهرية		مشاركة أصحاب المصلحة وتقييم الأهمية النسبية
٣-٣	إدارة الموضوعات الجوهرية		إطار الاستدامة في البنك الوطني العُماني، دمج مفاهيم الاستدامة ضمن أولوياتنا الإستراتيجية

إفصاح GRI	المحتوى	إفصاحات بورصة مسقط	قسم المرجع
٢٠١ موضوع محدد GRI ٢٠١: الأداء الاقتصادي ٢٠١٦ GRI ٢٠٠: سلسة المعايير الاقتصادية GRI			
٣-٣	نهج الإدارة	الحوكمة ١٠: إدارة مخاطرالمناخ	سد فجوات الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق الأثر المجتمعي
٢٠١-١	القيمة الاقتصادية المباشرة المولدة والموزعة		مؤشرات الأداء، الاستثمار في تنمية المجتمع
٢٠٢ موضوع محدد GRI ٢٠٢: الحضور في السوق ٢٠١٦ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة		تطوير الكوادر والتمكين الوظيفي
٢٠٢-٢	نسبة كبار الموظفين الإداريين المعينين والذين ينتمون إلى المجتمعات المحلية	الاجتماعي ١١: الاستثمار المجتمعي	تطوير الكوادر والتمكين الوظيفي
٢٠٣ موضوع محدد GRI ٢٠٣: التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة ٢٠١٦ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة	البيئي ١١: إدارة مخاطر المناخ	سد فجوات الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق الأثر المجتمعي
٢٠٣-١	استثمارات البنية التحتية والخدمات المدعومة		حلول التمويل الأخضر لدعم الاقتصاد الدائري
٢٠٣-٢	التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة المهمة		دعم التعليم والمرونة الاقتصادية
٢٠٤ موضوع محدد GRI ٢٠٤: ممارسات الشراء العام ٢٠١٦ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة		الحد من الأثر البيئي لسلسلة التوريد
٢٠٤-١	نسبة الإنفاق على الموردين المحليين	الحوكمة ٤: قواعد سلوك الموردين	الحد من الأثر البيئي لسلسلة التوريد
٢٠٥ موضوع محدد GRI ٢٠٥: مكافحة الفساد ٢٠١٦ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة		إطار مكافحة الرشوة والفساد
٢٠٥-١	العمليات التي تم تقييمها للمخاطر المتعلقة بالفساد	الحوكمة ٥: الأخلاقيات ومكافحة الفساد	إطار مكافحة الرشوة والفساد
٢٠٥-٢	التواصل والتدريب حول السياسات والإجراءات المناهضة للفساد	الحوكمة ٥:الأخلاقيات ومكافحة الفساد	الأخلاقيات وإدارة المخاطر

إفصاح GRI	المحتوى	إفصاحات بورصة مسقط	قسم المرجع
٣٠٢ موضوع محدد GRI ٣٠٢: الطاقة ٢٠١٦ GRI ٣٠٠: سلسلة المعايير البيئية GRI			
٣-٣	نهج الإدارة	الحوكمة ١٠: إدارة مخاطرالمناخ	نهج شامل نحو الاستدامة البيئية
٣٠٢-١	استهلاك الطاقة داخل المؤسسة	البيئي ٣: استخدام الطاقة	تحسين استهلاك الطاقة وإدارة الموارد
٣٠٢-٢	استهلاك الطاقة خارج المؤسسة	البيئي ٤: كثافة الطاقة البيئي ٥: خلط وتنويع الطاقة البيئي ٣: استخدام الطاقة	
٣٠٢-٣	كثافة الطاقة	البيئي ٤: كثافة الطاقة البيئي ٥: خلط وتنويع الطاقة	
٣٠٢-٤	خفض استهلاك الطاقة	البيئي ٤: كثافة الطاقة البيئي ٥: خلط وتنويع الطاقة	تحسين استهلاك الطاقة وإدارة الموارد
٣٠٣ موضوع محدد GRI ٣٠٣: المياه والصرف الصحي ٢٠١٨ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة		تحسين استهلاك الطاقة وإدارة الموارد
٣٠٣-٣	نهج الإدارة	البيئي ٦: استخدام المياه	
٣٠٣-٥	سحب المياه	البيئي ٦: استخدام المياه	تحسين استهلاك الطاقة وإدارة الموارد
٣٠٥ موضوع محدد GRI ٣٠٥: الانبعاثات ٢٠١٦ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة	البيئي ٨: إشراف فريق إدارة البيئة البيئي ٩: إشراف مجلس الإدارة البيئي	إدارة مخاطر المناخ والبيئة
٣٠٥-١	انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (نطاق ١)	البيئي ١: انبعاثات الغازات الدفيئة	
٣٠٥-٢	انبعاثات الغازات الدفيئة للطاقة غير المباشرة (نطاق ٢)	البيئي ١: انبعاثات الغازات الدفيئة	
٣٠٥-٣	انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى	البيئي١: انبعاثات الغازات الدفيئة	
٣٠٥-٤	كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة	البيئي ١: انبعاثات الغازات الدفيئة البيئي ٢: كثافة الانبعاثات	
٣٠٥-٥	خفض انبعاثات الغازات الدفيئة	البيئي ١: انبعاثات الغازات الدفيئة	حلول التمويل الأخضر لدعم الاقتصاد الدائري

إفصاح GRI	المحتوى	إفصاحات بورصة مسقط	قسم المرجع
٣٠٦ موضوع محدد GRI ٣٠٦: النفايات ٢٠٢٠ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة		إدارة النفايات
٣٠٦-١	توليد النفايات والآثار المهمة المتعلقة بالنفايات	البيئي ٧: العمليات البيئية	إدارة النفايات
٣٠٦-٢	إدارة الآثار المهمة المتعلقة بالنفايات	البيئي ٧: العمليات البيئية	إدارة النفايات
٣٠٦-٣	النفايات المولدة	البيئي ٧: العمليات البيئية	
٣٠٦-٤	النفايات المحولة من التخلص		إدارة النفايات
٣٠٦-٥	النفايات الموجهة للتخلص		إدارة النفايات
٣٠٨: التقييم البيئي للمورد ٢٠١٦ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة		الحد من الأثر البيئي لسلسلة التوريد
٣٠٨-١	الموردون الجدد الذين خضعوا للتدقيق طبقًا للمعايير البيئية	الحوكمة ٤: قواعد سلوك الموردين	الحد من الأثر البيئي لسلسلة التوريد
٤٠١ موضوع محدد GRI ٤٠١: التوظيف ٢٠١٦ GRI ٤٠٠: سلسلة المعايير الاجتماعية GRI			
٣-٣	نهج الإدارة		تطوير الكوادر والتمكين الوظيفي
٤٠١-١	التعيينات الجديدة للموظفين ودوران الموظفين	الاجتماعي ٣: دوران الموظفين	-
٤٠١-٢	الحوافز المقدمة للموظفين بدوام كامل والتي لا تُقدَّم للموظفين المؤقتين أو الموظفين بدوام جزئي		إشراك الموظفين

إفصاح GRI	المحتوى	إفصاحات بورصة مسقط	قسم المرجع
٤٠٣ إفصاحات إدارة الموضوع GRI ٤٠٣: الصحة والسلامة المهنية ٢٠١٨ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة		إشراك الموظفين
٤٠٣-١	نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	الاجتماعي ٨: الصحة والسلامة العالمية	
٤٠٣-٢	تحديد الأخطار وتقييم المخاطر والتحقيق في الحوادث	الاجتماعي ٧: معدل الإصابات الاجتماعي ٨: الصحة والسلامة العالمية	
٤٠٣-٣	خدمات الصحة المهنية	الاجتماعي ٨: الصحة والسلامة العالمية	
٤٠٣-٤	مشاركة الموظفين والتشاور والتواصل معهم بشأن الصحة والسلامة المهنية	الاجتماعي ٨: الصحة والسلامة العالمية	
٤٠٣-٥	تدريب الموظفين على الصحة والسلامة المهنية	الاجتماعي ٨: الصحة والسلامة العالمية	
٤٠٣-٦	تعزيز صحة الموظفين	الاجتماعي ٨: الصحة والسلامة العالمية	إشراك الموظفين
٤٠٣-٧	منع وتخفيف آثار الصحة والسلامة المهنية المرتبطة مباشرة بعلاقات العمل	الاجتماعي ٨: الصحة والسلامة العالمية	
٤٠٣ موضوع محدد GRI			
٤٠٣-٨	الموظفون المشمولون بنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	الاجتماعي ٧: معدل الإصابات	
٤٠٣-٩	الإصابات المتربطة بالعمل	الاجتماعي ٧: معدل الإصابات	
٤٠٣-١٠	اعتلال الصحة المرتبط بالعمل	الاجتماعي ٧: معدل الإصابات	
٤٠٤ موضوع محدد GRI ٤٠٤: التدريب والتعليم ٢٠١٦ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة	البيئي ٨: إشراف فريق إدارة البيئة البيئي ٩: إشراف مجلس الإدارة البيئي	تدريب الموظفين وتطويرهم
٤٠٤-١	متوسط ساعات التدريب في السنة لكل موظف	البيئي ١: انبعاثات الغازات الدفيئة	تدريب الموظفين وتطويرهم
٤٠٤-٢	برامج تحسين مهارات الموظفين وبرامج المساعدة على الانتقال	البيئي ١: انبعاثات الغازات الدفيئة	تدريب الموظفين وتطويرهم
٤٠٤-٣	النسبة المئوية للموظفين الذين يخضعون لمراجعات دورية للأداء والتطوير الوظيفي	البيئي١: انبعاثات الغازات الدفيئة	تدريب الموظفين وتطويرهم

إفصاح GRI	المحتوى	إفصاحات بورصة مسقط	قسم المرجع
٤٠٥ موضوع محدد GRI ٤٠٥: التنوع وتكافؤ الفرص ٢٠١٦ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة		تطوير الكوادر والتمكين الوظيفي
٤٠٥-١	٤: التنوعS١: تنوع مجلس الإدارةG بين الجنسين	تنوع هيئات الحوكمة والموظفين.	تطوير الكوادر والتمكين الوظيفي
٤٠٦ موضوع محدد GRI ٤٠٦: عدم التمييز ٢٠١٦ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة		تطوير الكوادر والتمكين الوظيفي
٤٠٦-١	حوادث التمييز والإجراءات التصحيحية المتخذة	الاجتماعي ٦: عدم التمييز والتفرقة	
٤٠٨: عمالة الأطفال ٢٠١٦ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة	الاجتماعي ٩: عمالة الأطفال والعمل القسري	
٤٠٨-١	العمليات والموردون المُعرّضون لمخاطر كبيرة تتعلق بحوادث عمالة الأطفال	الاجتماعي ٩: عمالة الأطفال والعمل القسري	
٤٠٩: العمل الجبري أو القسري GRI			
٣-٣	نهج الإدارة	الاجتماعي ٩: عمالة الأطفال والعمل القسري	
٤٠٩-١	العمليات والموردون المُعرّضون لمخاطر كبيرة تتعلق بحوادث العمل الجبري أو القسري	الاجتماعي ٩: عمالة الأطفال والعمل القسري	
٤١٠ موضوع محدد GRI ٤١٠: إجراءات الأمن GRI			
٣-٣	نهج الإدارة		
٤١٠-١	أفراد الأمن المدربون على سياسات أو إجراءات حقوق الإنسان	الاجتماعي ١٠: حقوق الإنسان	
٤١٣ موضوع محدد GRI ٤١٣: المجتمع المحلي ٢٠١٦ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة		
٤١٣-١	العمليات التي تنطوي على مشاركة المجتمع المحلي، وتقييمات الأثر، وبرامج التنمية	الاجتماعي ١١: الاستثمار المجتمعي	دعم التعليم والمرونة الاقتصادية

إفصاح GRI	المحتوى	إفصاحات بورصة مسقط	قسم المرجع
٤١٧: التسويق والملصقات التعريفية ٢٠١٦ GRI			
٣-٣	نهج الإدارة		تعزيز الشمول المالي
٤١٧-١	متطلبات التعريف بمعلومات المنتجات والخدمات ووضع الملصقات التعريفية عليها		تعزيز الشمول المالي

٤١٨ موضوع محدد GRI ٤١٨:خصوصية العملاء GRI			
٣-٣	نهج الإدارة		المخاطر التشغيلية
٤١٨-١	الشكاوى الموثَّقة المتعلقة بانتهاك خصوصية العميل وفقدان بيانات العميل	الحوكمة ٦: خصوصية البيانات	

الموضوعات التالية غير مشمولة في معايير GRI

المنتجات والخدمات المستدامة والمبتكرة			
٣-٣	إدارة الموضوعات الجوهرية		الاجتماعي ٩: عمالة الأطفال والعمل القسري

إدارة المخاطر			
٣-٣	إدارة الموضوعات الجوهرية		إطار إدارة المخاطر

الإقراض والاستثمار المستدام.			
٣-٣	إدارة الموضوعات الجوهرية		حلول التمويل الأخضر لدعم الاقتصاد الدائري، أطر التمويل المستدام

الشمول المالي والتمويل المالي			
٣-٣	إدارة الموضوعات الجوهرية		تعزيز الشمول المالي

دعم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
٣-٣	إدارة الموضوعات المادية		الخدمات المصرفية للشركات ودعم التعليم والمرونة الاقتصادية

www.nbo.com